

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴻⴷⴰⵏ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴻⴷⴰⵏ
Kingdom of Morocco
Ministry of Culture
and the Communication



المملكة المغربية
وزارة الثقافة والاتصال
Royaume du Maroc
Ministère de la Culture
et de la Communication

قطاع الاتصال

المؤشرات المتعلقة بحرية الصحافة 2018

إصدار وزارة الثقافة والاتصال
-قطاع الاتصال-

الفهرس

- 4 -	المؤشرات المتعلقة بحرية الصحافة
- 4 -	المقدمة
- 6 -	الإطار المرجعي
- 7 -	الإطار الدستوري
- 7 -	الإطار التشريعي والتنظيمي
- 8 -	الإطار المؤسسي
11 -	مؤشر الحرية
-	-
- 12 -	الضمانات المرتبطة بحماية الصحافة
- 12 -	ضمانات الحق في الحصول على المعلومات
- 13 -	ضمانات ممارسة الصحافة الرقمية
15 -	ضمانات الإنفتاح على الإعلام الأجنبي
-	-
- 17 -	مؤشر التعددية
- 18 -	تنوع المشهد الإعلامي
- 19 -	تنوع الوسائط
- 21 -	توسيع التغطية الإعلامية
- 21 -	التعددية في الإعلام العمومي
25 -	مؤشر الاستقلالية
-	-
- 26 -	مبدأ استقلالية وسائل الإعلام
- 27 -	تكافؤ الفرص في ولوج شركات الإنتاج الخاصة إلى الإعلام العمومي
- 28 -	المهنية وأخلاقيات المهنة

- 29 - [النهوض بالأوضاع الاجتماعية لفائدة الصحفيين](#)
- 30 - [تطوير العرض التكويني وتأهيل الموارد البشرية](#)
- 31 - [الرفع من جودة الإعلام ودعم الهيئات الفاعلة فيه](#)
- 33 - [مؤشر الحماية](#)
-
- 31 - [ضمان السلامة الجسدية](#)
- 35 - [غياب مصادرة تجهيزات وسائل الإعلام](#)
- 36 - [مؤشر صورة المرأة في الإعلام](#)
-

المؤشرات المتعلقة بحرية الصحافة

المقدمة

يستند هذا التقرير، في رصد حرية الصحافة على مختلف المؤشرات الدولية المتعلقة بحرية الصحافة والإعلام، خصوصا تلك المعتمدة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، والواردة في "التوجهات العالمية في مجال حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام". وترتكز هذه المحاور، لرصد مستوى التقدم، على مؤشرات الحرية والتعددية والاستقلالية والحماية والمرأة في الإعلام.

لقد عرفت حرية الصحافة والإعلام ببلادنا تطورا على مستوى الضمانات القانونية والمؤسسية، استنادا إلى مجمل المؤشرات المعتمدة في أنظمة قياس منظمة اليونسكو.

لقد تم العمل خلال سنة 2018 على مواكبة تطور قطاع الصحافة الورقية والإلكترونية وصيانة استقلاليتها وتعدديته ودعم المقاولات الصحفية وتعزيز نموذجها الإقتصادي، وذلك من خلال تنزيل مقتضيات قانون الصحافة والنشر وقانون الصحفي المهني، والشروع في تنفيذها وكذا إخراج المجلس الوطني للصحافة إلى حيز الوجود، استنادا إلى المخطط العملي والتنفيذي للوزارة، الذي نص على "تنزيل مقتضيات قانون المجلس الوطني للصحافة باعتباره إطارا أساسيا لتنظيم المهنة واحترام أخلاقياتها". فقد تم تنصيب لجنة الإشراف على انتخاب أعضاء المجلس الوطني للصحافة وإخراجه إلى حيز الوجود بعد انتخاب الرئيس ونائبه، وإعداد نص تنظيمي متعلق بمنح بطاقة الصحافة التي أصبحت من اختصاصه، كما تم إخراج مرسوم يتعلق بدعم الصحافة المكتوبة والإلكترونية، وكذا مقاولات الطباعة والتوزيع، بهدف إرساء إطار قانوني يرتكز على الحكامة والشفافية في منح الدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، وبغية اعتماد نظام دعم متنوع وفعال.

كما تم تنزيل عدد من مقتضيات دفاتر تحملات الإعلام السمعي البصري العمومي المتعلقة بإرساء نظام طلبات العروض وتعزيز أنظمة الإنتاج بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والحكامة في هذا القطاع وتعزيز برامج القرب.

وشهدت هذه السنة أيضا تعزيز آليات التفاعل مع الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية المعنية بحرية الصحافة والإعلام، وتعزيز انفتاح المغرب على الخارج من خلال إبرام شراكات استراتيجية تروم تعزيز الضمانات القانونية والمؤسسية ذات الصلة، وتقوية العرض التكويني في قطاع الإعلام والصحافة، فضلا عن تطوير برامج تأهيل القدرات المهنية للصحفيين، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع الهيئات المهنية العاملة في القطاع.

لقد عرفت سنة 2017 انطلاق تنزيل البرنامج الحكومي 2017-2021 والمخطط العملي والتنفيذي للوزارة، الذي جعل من ضمن أولوياته تعزيز الضمانات المرتبطة بحرية الصحافة وتحسين الولوج للإعلام وتعزيز دوره في تكريس المواطنة وقيم التسامح والتعايش، من خلال مجموعة من الإجراءات والمشاريع التي تضمنها مخطط قطاع الاتصال 2017-2021 وفق رؤية مؤطرة تسعى إلى تكريس حرية الصحافة واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية لضمان ممارسة 'لامية حرة وتنافسية ومسؤولة، بغية مواكبة التحولات المجتمعية والتطورات التكنولوجية.

لقد تمت صياغة هذا التقرير وفق خمس محاور كبرى، يتطرق المحور الأول للمؤشرات المرجعية المتعلقة بحرية الصحافة، والبيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة وانعكاسها على الممارسة، وتتناول أساسا المقتضيات الدستورية المؤطرة والإطار القانوني الضامن لحرية الصحافة، ثم نطاق

المصادقة على الاتفاقيات الأممية والدولية ذات الصلة بحرية الصحافة، إضافة إلى المقتضيات المتعلقة بالإطار القانوني الذي يضمن حق الصحفيين في الحصول على المعلومات، وكذلك حرية الولوج إلى الإعلام والإنترنت، ثم المقتضيات القانونية التي تضمن حماية سرية مصادر الصحفي، إضافة إلى مدى الانفتاح على الإعلام الأجنبي.

أما المحور الثاني المتعلق بالتعددية، فيرصد أساساً مدى تنوع وسائل وقنوات تصريف المعلومات، ومدى غياب احتكار هذه الوسائل من طرف فئات محدودة، ذلك أن من شأن تعزيز التعددية في وسائل الإعلام، حسب مؤشرات التقييم التي تتبناها اليونسكو، خلق التنافسية بين مختلف وسائل الإعلام والرقمي بنسب المتابعة وتعزيز المحتوى والتأثير على المتلقي، وكذا تعزيز المحتوى التعددي والمتنوع، والتعبير عن مختلف تيارات الفكر والرأي داخل المجتمع، وضمان حضور كل الفئات الاجتماعية في وسائل الإعلام.

بالنسبة للمحور الثالث المتعلق بالاستقلالية، فيرتبط بمدى ضمان استقلالية وسائل الإعلام والصحفيين عن الدولة وعن مختلف المصالح حتى يتسنى لهم لعب دورهم الحيوي في تأطير الرأي العام وتنشيط العملية الديمقراطية. كما يهتم هذا المحور بمدى توفر شروط المهنية والنزاهة التحريرية، ومدى توفر الشروط الملائمة للعمل الصحفي والحق في العمل النقابي في قطاع الإعلام، ومدى ترفع الهيئات المهنية لفائدة حرية الصحافة، ومدى إرساء آليات الضبط والتقنين والتنظيم الذاتي للمهنة، بالإضافة إلى استقلالية الإعلام السمعي البصري العمومي.

أما بخصوص المحور الرابع والمرتبط بالحماية، فيتضمن مؤشرات لقياس مدى توفير الحماية للصحفيين لتسهيل عملهم وضمان حرية الصحافة مع الحرص على عدم إفلات مرتكبي الاعتداءات ضدّهم من العقاب، وضمان السلامة الجسدية للصحفيين والحماية القضائية لهم، بالإضافة إلى رصد حالات محتملة لمصادرة التجهيزات الخاصة بوسائل الإعلام.

ويتضمن المحور الخامس مؤشرات لقياس مدى حضور المرأة في وسائل الإعلام، وكذا التدابير التي تضمن حرية ولوجها إلى مراكز القرار في وسائل الإعلام، وكذا السياسات العمومية الخاصة بتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي في قطاع الإعلام.

إذن ينطلق هذا التقرير في رصد مختلف المؤشرات المتعلقة بحرية الصحافة من إطار مرجعي يستند على محاور كبرى تتمثل في:

أولاً: محور الحرية

ثانياً: محور التعددية

ثالثاً: محور الاستقلالية

رابعاً: محور الحماية

خامساً: محور المرأة في الإعلام

الإطار المرجعي

1. الإطار الدستوري لحرية الصحافة

حدد دستور 2011 إطارا متقدما في مجال ضمان حرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات، وفي مجال النهوض بحرية الإعلام والصحافة من خلال المبادئ والالتزامات الواردة في أحكامه وخصوصا بابه الثاني، والمتعلقة بالحريات والحقوق، وفي عدد من فصوله، نذكر من بينها:

الفصل 25

"حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها. حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة".

الفصل 27

"للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لا يمكن تقييد الحق في الحصول على المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة".

الفصل 28

"حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية. للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون بصراحة. تشجع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به. يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها. ويضمن الاستفادة من هاته الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي. وتسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام هذه التعددية، وفق أحكام الفصل 165 من هذا الدستور".

الفصل 165

"تتولى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة".

2. الإطار التشريعي والتنظيمي لحرية الصحافة:

تعتبر الحكومة أن النهوض بحرية الصحافة يمثل أولوية في برنامج عملها، من خلال عدد من الالتزامات التي رسمتها في برنامجها الحكومي والتي تهدف ضمان حرية الصحافة وتحسين الولوج للإعلام وتعزيز دوره في تكريس المواطنة وإشعاع المغرب.

وذلك من خلال إخراج نصوص تشريعية وتنظيمية تهم المجالات التالية:

- تعزيز الدعم العمومي الموجه للصحافة والنشر؛
- تعزيز مكانة المؤسسات الصحافية وتعزيز النموذج الإقتصادي للمقاولات الصحافية من خلال تقوية برامج الدعم العمومي للطباعة والتوزيع؛
- تنزيل مقتضيات قانون المجلس الوطني للصحافة باعتباره مرجعا أساسيا لتنظيم المهنة واحترام أخلاقياتها؛

- تعزيز مهام وكالة المغرب العربي للأنباء؛
- تطوير القانون المنظم للمركز السينمائي المغربي وقانون الصناعة السينمائية عبر الإرتقاء بالصناعة السينمائية الوطنية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال؛
- دعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتنمية المقاولات الإعلامية الوطنية؛
- العمل على تنويع وإغناء المشهد السمعي البصري والسهر على احترام التعددية الفكرية، وتوسيع تغطية البث التلفزيوني والإذاعي عامة؛
- تنظيم كفايات منح بطاقة الصحفي المهني والصحفي المهني المعتمد؛
- تنظيم كفايات منح الإذن الخاص بإحداث أو نشر أو طبع أي مطبوع أجنبي بالمغرب.

3. الإطار المؤسسي لضمان حرية الصحافة

1. إخراج المجلس الوطني للصحافة

عملت الوزارة على تعزيز الإطار المؤسسي لضمان حرية الصحافة من خلال إخراج المجلس الوطني للصحافة إلى حيز الوجود، استنادا إلى المخطط العملي والتنفيذي لقطاع الاتصال الذي دعا إلى "تنزيل مقتضيات قانون المجلس الوطني للصحافة باعتباره إطارا أساسيا لتنظيم المهنة واحترام أخلاقياتها"، وسيعهد إلى هذا المجلس صيانة المبادئ التي يقوم عليها شرف المهنة والتقيّد بميثاق أخلاقيات المهنة والقوانين والانظمة المتعلقة بمزاولةها، وكذا السهر، على وجه الخصوص، على ضمان وحماية حق المواطن في إعلام متعدد وحر ومسؤول ومهني.

ومن أجل تفعيل هذه المقتضيات، والتي تم تضمينها بالقانون رقم 90.13 القاضي بإحداث هذا الأخير، تم تشكيل لجنة الإشراف على عملية الانتخاب، برئاسة ممثل السلطة القضائية، قصد انتخاب ممثلي الصحفيين المهنيين وممثلي ناشري الصحف بالمجلس الوطني للصحافة، وذلك وفقاً لمقتضيات المواد 4 و 5 و 54 من القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة.

وقد سهرت لجنة الإشراف، باستقلال تام، على الإعداد التقني واللوجستيكي لعمليات الانتخاب، وحصر لوائح الهيئة الناخبة، وتلقي الترشيحات وتنظيم جميع مراحل الانتخاب إلى غاية الإعلان النهائي عن النتائج. ووفقا لذلك تم إجراء انتخاب أعضاء المجلس يوم 22 يونيو 2018، وقد عقد أعضاء المجلس بتاريخ 05 أكتوبر 2018 جلسة خصصت لانتخاب رئيس المجلس ونائبه. و بانتخاب رئيس المجلس ونائبه يكون قد تم استكمال مسار تنصيب المجلس الوطني للصحافة، كإطار مؤسسي للتنظيم الذاتي للمهنة.

وقد شكلت هذه الإجراءات خطوة مؤسسة لإرساء وتفعيل التزام التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، وبالتالي وفاء لأحد أبرز الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي وفي المخطط العملي والتنفيذي للوزارة، حيث كما هو معلوم سيتولى هذا المجلس بموجب المادة الثانية من القانون المحدث له، التنظيم الذاتي للمهنة وتطوير الحكامة الذاتية لقطاع الصحافة بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية.

وارتباطا بما سبق، فإنه فيما يخص تنزيل بعض النصوص التنظيمية المتعلقة بتحديد كفايات منح بطاقة كل من الصحافي المهني والصحافي المهني المعتمد وتجديدها وسحبها، فقد عملت الوزارة على إخراج نصين تنظيميين، تم التوافق حول مضامين الأول منهما مع المجلس الوطني للصحافة، والذي يتولى بموجب القانون مهمة منح بطاقة الصحافة المهنية.

2. لجان دعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع

بغية إرساء أسس الإطار التنظيمي لتدخل الدولة بشأن دعم الصحافة، تم العمل على أن يشمل هذا الدعم العمومي كلا من الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع وذلك استنادا على المادة 7 من القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر والتي تنص على أنه "تستفيد قطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع من الدعم العمومي بناء على مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والحياد، بهدف تنمية القراءة وتعزيز التعددية ودعم مواردها البشرية" و"تحدد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم المذكور أعلاه بنص تنظيمي وفق معايير موضوعية مع الاحترام المطلق لاستقلالية المقاولات الصحفية المستفيدة من الدعم".

وتم إخراج مرسوم يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم، يروم تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير الإطار المؤسسي لحكامة وشفافية منح الدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع؛
 - اعتماد نظام دعم متنوع وفعال وتعاقدى قصد تحسين الأداء المهني للمقولة الصحفية المعترف بها والتي توجد في وضعية جبائية سليمة؛
 - تشجيع وتنمية القراءة وتعزيز التعددية في إطار التنوع والوحدة وحماية استقلالية المقاولات الصحفية وتعزيز أخلاقيات المهنة؛
 - النهوض بالموارد البشرية للمقاولات الصحفية؛
- كما يرمي هذا المرسوم إلى إحداث لجنتين، ويتعلق الأمر باللجنة الثنائية ولجنة التتبع والتقييم.

3. تعزيز آليات التنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

يضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته مؤسسة وطنية تسهر على ملاحظة ومراقبة وتتبع وضعية حقوق الإنسان، بدور هام في مجال تعزيز حرية التعبير والصحافة ببلادنا، سواء من خلال التقارير التي يصدرها أو من خلال الأنشطة والندوات التي ينظمها سواء على المستوى الوطني أو الجهوي والتي تعنى بالمجالات ذات الصلة بحرية الصحافة والتعبير ومن ضمنها الحق في الحصول على المعلومات. وفي هذا الإطار، فإن هذه المؤسسة كانت ممثلة داخل لجنة الإشراف على انتخاب المجلس الوطني للصحافة.

4. تفعيل التوصيات الواردة في التقارير الدولية

في إطار التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان التعاقدية والخاصة، شرعت وزارة الثقافة والاتصال على إعداد تقارير تتبع مسار حقوق الإنسان بجميع مراحلها (تجميعا للمعطيات، وتشاورا مع مختلف الفاعلين، واستعدادا للفحص، ومناقشة أمام لجان حقوق الإنسان، وتنفيذا للتوصيات على المستويين التشريعي والعملي). كما تعمل على المساهمة في إنجاز التقارير الدورية المعروضة على مجلس حقوق الإنسان واللجان الخاصة، والتي ترصد مدى أعمال مقتضيات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، كما تعمل جاهدة على تفعيل الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مناقشة واستعراض تلك التقارير بما يتلاءم وتنزيل المقتضيات الدستورية، وخاصة التدابير المتخذة لمواءمة القوانين الوطنية ذات الصلة بقطاع الإعلام مع أحكام المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وباقي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والحق في الإعلام.

وفي هذا السياق شارك قطاع الاتصال ضمن الوفد المغربي المكلف بعرض التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل بجنيف. وينكب حاليا على تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدول خلال الجولة الثالثة، وذلك في أفق تقديم تقرير نصف مرحلي إلى مجلس حقوق الإنسان خلال 2019.

وتعمل الوزارة على تنزيل مقتضيات المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بتعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة والاتصال السمعي البصري بشكل قوي، بإعادة النظر في الترسنة القانونية المنظمة للقطاع عبر تحسينها وتجويدها، واتخاذ كافة التدابير العملية القابلة للترجمة على أرض الواقع والتي من شأنها أن تكفل الحماية لممارسة هاته الحريات والحقوق والنهوض بالقطاع. وقد رحبت الوزارة في عدد من المناسبات بإيفاد آلية من الآليات الأممية الخاصة لرصد التطور والتقدم الحاصل في مجال حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام بالمغرب.

5. رقمنة الأرشيف السمعي البصري وتعزيز الشراكات الدولية

تنزيلا لمخططها العملي والتنفيذي المتعلق بتعزيز الشراكات الدولية المرتبطة بضمان حرية الصحافة والاعلام، شاركت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية إلى جانب الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، بدعوة من الاتحاد الإفريقي للإذاعات، في فعاليات مؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقد في فبراير 2017، حيث تم الترحيب والقبول بعضوية الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية التي حازت على تصويت أعضاء الجمعية بالإجماع (28 صوت).

ولقد تم خلال هذا المؤتمر مناقشة واقع ومستقبل الاتصال السمعي البصري في القارة الإفريقية، وتوجهات واستراتيجية هذه المنظمة حيال التحديات التي تواجهها، من خلال التطرق إلى إشكالية المضمون المتعلق بالهويات والثقافات المحلية ورقمنة الأرشيف السمعي البصري، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وإشكاليات التمويل في علاقتها بتشجيع الإبداع، كما استضاف المغرب، في مارس 2019، فعاليات المؤتمر، لمواصلة تنفيذ التوصيات الصادرة عنه. وأبرمت الوزارة مع الاتحاد الأوروبي، بتاريخ 27 أبريل 2018، اتفاقية توأمة تهدف بالاساس إلى تأهيل العنصر البشري. وقد تم تقديم، بتاريخ 29 أبريل 2019، تقييم نصف مرحلي لهذه الاتفاقية.

6. التفاعل المستمر مع المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحرية الصحافة

حرصت وزارة الثقافة والاتصال على التفاعل الايجابي مع تقارير المنظمات الوطنية والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية المهتمة والمتابعة لمجال حرية الصحافة وكذا مجال حقوق الانسان والانفتاح على توصياتها وملاحظاتها، من خلال التواصل المباشر وإعداد مذكرات توضيحية تتضمن ردودا تخص بعض ثغرات تلك التقارير، وخاصة التقارير الصادرة عن (الخارجية الأمريكية، منظمة الفصل 19، مراسلون بلا حدود، هيومن رايت ووتش، أمنيستي وغيرها).

مؤشر الحرية

يتطرق هذا المحور أساسا للبيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة وانعكاسها على الممارسة وتضع المرتكزات المشروعة لحرية الصحافة وفق مقتضيات ومعايير دولية.

تعزز مسار تأطير مجال الصحافة في بلادنا باعتماد مدونة للصحافة والنشر، بثلاث مكونات، تضم القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، والقانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين والقانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، بهدف توسيع الحريات وتعزيز مبادئ المسؤولية المهنية وفق أحكام الدستور والتزامات المغرب الدولية، وتمكين قطاع الصحافة من إطار قانوني متقدم مستجيب لمختلف الانتظارات، ثم مواكبة التحولات التكنولوجية الجارية واستيعاب التحديات المطروحة.

7. التنظيم الذاتي للمهنة

وبعد دخول هذه المدونة إلى حيز التنفيذ شرع قطاع الاتصال في السهر على تنزيل المنظومة القانونية وتتبع تنفيذها خصوصا على مستوى الإطار المؤسسي. وهكذا عمل القطاع في إطار مقاربة تشاركية مع الهيئات المهنية والنقابية، على تنصيب لجنة الإشراف على انتخاب أعضاء المجلس الوطني للصحافة بهدف تنزيل مقتضيات المواد 4 و5 و54 من القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، وبموجبه تم انتخاب أعضاء هذا المجلس بتاريخ 22 يونيو 2018، وانتخاب رئيس المجلس ونائبه بتاريخ 05 أكتوبر 2018.

8. احترام سرية المصادر

على مستوى تتبع الضمانات المرتبطة بحرية الصحافة، لم يتم تسجيل أية حالة للتتصت على الصحافيين أو وضعهم تحت المراقبة، كما أنه لم تسجل أية حالة لمطالبة أي صحافي عن الكشف عن مصادر خبره، احتراما لسرية المصادر.

9. تعزيز تواجد الصحافة الرقمية

في مجال تعزيز الصحافة الرقمية، تم إرساء الضمانات القانونية لحرية الصحافة الرقمية، حيث سهرت الوزارة على تتبع الإطار القانوني الذي ينص على أن حرية الصحافة الرقمية مكفولة للجميع، وتم تمكين الصحف الرقمية من رخص التصوير وضمانات حقوق الملكية الفكرية، ومن مؤشرات هذا التحول الايجابي التزايد الملحوظ في عدد الصحف الرقمية التي أودعت تصريحا بالإحداث، حيث انتقل العدد من 262 موقع رقمي سنة 2015، إلى 360 في أواخر شهر دجنبر 2016، ليصل إلى 656 موقع رقمي مصرح به لدى مختلف المحاكم الابتدائية للمملكة برسم سنة

2017، و سيرتفع هذا العدد إلى 746 صحيفة إلكترونية مصرح بها نهاية شتبر 2018، ثم إلى 892 متم أبريل 2019.

ومن مؤشرات التحول الإيجابي أيضا ارتفاع عدد الصحف الرقمية التي تحمل نطاق "ma" ، إذ بلغ عددها أزيد من 129 موقعا ، مقابل 73 موقعا برسم سنة 2016، إضافة إلى ثماني مواقع تحمل اسم الامتداد الوصفي الوطني « press.ma ». وفي نفس السياق، وتعزيزا للحماية القانونية للصحافيين العاملين في هذا القطاع، انتقل عدد الصحافيين المشتغلين في الصحافة الرقمية الحاصلين على بطاقة الصحافة من 98 صحافيا برسم سنة 2015، إلى 276 صحفي برسم سنة 2016، ثم 349 صحافيا برسم سنة 2017 ليصل إلى 535 صحافيا سنة 2018 . كما تواصل دعم الجرائد الإلكترونية المستفيدة من الدعم خلال سنة 2018 حيث استفادت 16 جريدة إلكترونية برسم سنة 2018.

على مستوى مسلسل انفتاح المغرب على الخارج والإعلام الأجنبي، تم اعتماد 86 مراسلا ومصورا من مختلف الجنسيات والقارات برسم سنة 2018 يمثلون 49 مؤسسة إعلامية أجنبية.

كما تم استصدار 894 رخصة للتصوير، سنة 2018، لفائدة شركات إنتاج وطنية ودولية وقنوات تلفزيونية أجنبية.

وبتاريخ 25 يونيو 2018، تم نشر، بالجريدة الرسمية، مرسوم يتعلق بكيفيات منح الإذن الخاص بإحداث أو نشر أو طبع أي مطبوع دوري أجنبي بالمغرب.

10. الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر

تم اعتماد المعايير الفضلى على المستوى الدولي في قضايا القذف ضمن مدونة الصحافة والنشر وهي: مدى توفر سوء النية، ملاسبات وظروف ارتكاب جريمة القذف، وعناصر الضرر وحجمه. كما تم التصنيف على مساطر تعطي ضمانات للصحفي، ولا تقيد بتقديم أدلة لصحة واقعة القذف بأجل زمني، مع التصنيف على أن المحكمة تأخذ بحسن النية عند تقدير التعويض عن الضرر الناتج عن المس بالحياة الخاصة أو المس بالحق في الصورة للأفراد في واقعة القذف. كما تم الاشتراط في الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض، مدى قيام الصحفي بالتحري والبحث وغياب القصد الشخصي ووجود المصلحة العامة وراء النشر.

ضمانات الحق في الحصول على المعلومات

11. صدور قانون الحق في الحصول على المعلومة

يندرج هذا القانون في إطار تنزيل أحكام الفصل 27 من الدستور الذي يضمن الحق في الحصول على المعلومات كحق من الحقوق والحريات الأساسية، وكذا في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ولاسيما المادة 19 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينص هذا القانون على ربط شرعية الإدارة بمدى إلزامها بإحترام القانون والحريات الفردية والجماعية والمساهمة في ديمقراطية المجتمع وضمان مساواة المواطنين أمام القانون، وكذلك ترسيخ مبادئ المساءلة والمسؤولية في المرفق العام والتحفيز على المشاركة في مراقبة عمل الإدارة ودعم الإشراف في إتخاذ القرار. كما ينص القانون على تحويل ضمانات قانونية لطالب المعلومة ترتبط بضرورة تعليل قرار رفض الحصول على المعلومة.

12. إقرار حق الصحفي في الحصول على المعلومات

أقر قانون الصحافة والنشر حق الصحفي والمؤسسات الصحافية في الولوج إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات من مختلف المصادر طبقاً لأحكام المادة الثانية من الفصل 27 من الدستور، إذ تم التخصيص بمقتضى المادة 6 من قانون الصحافة والنشر على أنه يحق للصحافيات والصحافيين وهيئات ومؤسسات الصحافة الولوج إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات من مختلف المصادر باستثناء المعلومات التي تكتسي طابع السرية، "تقوم الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة وهيئات المكلفة بالمرفق العام بتسهيل مهمة الصحفي في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب تحت طائلة تطبيق الجزاءات في حالة الرفض وذلك بمقتضى التشريع الجاري به العمل"، حيث لم تسجل الوزارة أية شكاية في هذا الصدد.

13. تعزيز نشر المعلومات العمومية

تسجل الوزارة بإيجابية أن كل القطاعات الوزارية بدون استثناء تتوفر على مواقع على الأنترنت، في حين تتوفر أزيد من 90% من المؤسسات العمومية الكبرى على مواقع رقمية. وتضمن تلك المواقع 305 خدمة رقمية موجهة للمواطنين و162 خدمة موجهة لتسهيل عمل المقاولات إضافة إلى 27 خدمة للتنسيق والعمل على مستوى المصالح الإدارية.

14. تعزيز شفافية الولوج إلى المعلومات العمومية

تم تحديث البوابة الوطنية للمغرب وفق المعايير الدولية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة. وتوفر هذه البوابة عدة معلومات بأربع لغات تتولى إدراج ونشر مختلف الأنشطة الرسمية (حكومية وبرلمانية) والحزبية (أغلبية ومعارضة)، وتقدم مختلف المعطيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية المتعلقة بالمملكة المغربية. حيث تم خلال سنة 2018 إدراج 5200 خبر باللغة العربية، و5040 خبر باللغة الفرنسية، و1740 خبر، و1560 خبر بمعدل 45 خبر يوميا. وقد تم خلال هذه السنة نشر أخبار البوابة الوطنية على المواقع الإجتماعية، وتفعيل التطبيق المحمول لمضامين البوابة. كما تم خلال إعداد محتوى صفحة المغرب في موقع "اللجنة العربية للإعلام الإلكتروني" وتفعيلها. وكذا إعداد وتصميم الصفحة الخاصة بالمجلس الوطني للصحافة، في إطار انتخابات أعضاء هذا المجلس.

وتشمل البوابة روابط نحو مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجالس والهيئات العمومية، كما توفر عدة خدمات رقمية متطورة. وقد مكنت إعادة هيكلة البوابة الوطنية من تحقيق تقدم مهم ب 38 درجة في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية "الحكومة الرقمية عبر البوابة الوطنية".

ضمانات ممارسة الصحافة الرقمية

15. حرية تأسيس المواقع الرقمية الإخبارية

يشهد المغرب تزايدا وتطورا سريعا للصحافة الرقمية وذلك بفضل حرية الولوج إلى الأنترنت والولوج الحر لجميع المنشآت الرقمية. وقد عرفت هذه الصحافة انتشارا في جميع جهات المغرب، كما تعكس محتوى متنوع وتعدد. وقد بلغ عدد المواقع الرقمية الإخبارية 892 موقع رقمي مصرح به إلى نهاية شهر أبريل 2019.

16. تفعيل الخدمات المرتبطة بالصحافة الرقمية

أرست مدونة الصحافة والنشر الاعتراف القانوني بالصحافة الرقمية كمكون أساسي في المنظومة الإعلامية ببلادنا، كما تم تمكين الصحافيين المشتغلين في الصحافة الرقمية من شروط الممارسة الصحافية الحرة، وينص هذا الإطار القانوني على أن حرية خدمات الصحافة الرقمية مكفولة للجميع، كما تم التأكيد على أن الصحيفة الرقمية المستوفية

لشروط التصريح تستفيد من إمكانيات للتصوير الذاتي صالحة لمدة سنة، للإنتاج السمعي البصري. وفي حالة الاختراق أو القرصنة تم التنصيص على أن الإعفاء من المسؤولية يتم بشرط الإبلاغ وإثبات حالة الاختراق أو القرصنة، في ذات السياق تم التنصيص على عدد من المقتضيات لتعزيز ضمانات حماية حقوق الملكية الفكرية في الصحافة الرقمية.

17. الحرية في إحداث مواقع رقمية إخبارية

تم، إلى نهاية أبريل 2019 ، إيداع 892 تصريح بإحداث مواقع الصحف الإلكترونية. وقد عرف منحى إيداع تصريح إحداث المواقع الرقمية تصاعدا خلال السنة الأخيرة، حيث انتقل الرقم من 0 موقع سنة 2012 إلى 21 موقعا سنة 2013 ثم 113 موقعا سنة 2014، ثم 262 موقعا رقميا سنة 2015، و360 موقعا سنة 2016، ليصل إلى 656 موقعا برسم سنة 2017، ثم ليلبغ 746 موقعا رقميا وضع تصاريح لدى مختلف المحاكم الابتدائية للمملكة إلى حدود نهاية شتبر 2018. فيما بلغ عدد الصحف الرقمية التي لاعمت وضعيتها القانونية مع أحكام ومقتضيات مدونة الصحافة والنشر الجديدة 365 صحيفة إلكترونية إلى حدود نهاية أبريل 2019.

18. ارتفاع عدد المواقع الرقمية الإخبارية التي تحمل اسم النطاق المغربي "ma."

تم تسجيل أزيد من 129 موقعا يحمل اسم النطاق المغربي "ma."، مقابل 73 موقعا برسم سنة 2016 و 59 موقعا رقمي برسم سنة 2015، إضافة إلى ثماني مواقع تحمل اسم الامتداد الوصفي الوطني « **press.ma** ». ويعرف استعمال النطاق الوطني ma. تزايدا ملحوظا بسبب توجه الناشرين إلى استعماله بعد دخول قانون الصحافة والنشر حيز التنفيذ.

19. تزايد عدد الجرائد الإلكترونية المستفيدة من الدعم العمومي

خلال سنة 2018 تواصل إدماج الصحافة الرقمية في منظومة الدعم العمومي للصحف، حيث بلغ عدد الجرائد الإلكترونية المستفيدة 16 جريدة إلكترونية.

20. ارتفاع سنوي لعدد المشتركين في حظيرة الإنترنت

تفيد المؤشرات الرئيسية للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات حول قطاع الاتصالات، أن عدد المشتركين في حظيرة مشتركى الانترنت بلغ مع بداية 2018، 22.20 مليون مشترك مقابل 16.92 مليون مشترك مع نهاية سنة 2016، بارتفاع نسبته 30.1%. وبخصوص الإنترنت المتنقل، بلغ عدد المشتركين 20.83 مليون مشترك بنمو سنوي يقدر بـ 31.69% (ما يقرب من 5 ملايين مشترك). كما عرف الانترنت المتنقل (الجيل الرابع) سنة 2017 نموا سنويا يقدر بـ 143% بـ 06.80 مليون مشترك، مقابل 02.80 مليون سنة 2016. وفي نفس المنحى بلغ عدد اشتراكات الإنترنت بال ADSL 1.32 مليون سنة 2017. أما بالنسبة لحظيرة الهاتف المتنقل، فقد سجلت ارتفاعا سنويا يقدر بـ 5.80%. وهكذا بلغ عدد المشتركين في الهاتف المتنقل بالمغرب 43.92 مليون مشترك مع بداية سنة 2018 بنسبة نفاذ بلغت 126%. وقد بلغت حظيرة الهاتف المتنقل بالأداء اللاحق 3.29 مليون مشترك محققة نسبة نمو تقدر بـ 10.38%. أما فيما يخص عدد المشتركين في حظيرة الهاتف المتنقل بالأداء المسبق 40.62 مليون مشترك نموا سنويا بـ 5.43% مقارنة مع سنة 2016. كما عرفت حظيرة الهاتف الثابت شبه استقرار، حيث بلغت 2.05 مليون مشترك مسجلة نسبة نفاذ تقدر بـ 5.87%. وعرف متوسط الفاتورة الشهرية لكل زبون الانترنت، مع بداية سنة 2018 ، استقرارا في حدود 25 درهما في الشهر (دون احتساب الرسوم).

21. تعزيز الولوج إلى خدمات الأنترنت

كشفت إحصائيات "ميدانيت" المنصة المتخصصة في معاينة مدى انتشار الإنترنت عبر العالم وتقدم مواقع التواصل الاجتماعي، أن عدد مستخدمي "فيسبوك" في المغرب بلغ 13 مليون شخص، بنسبة 39 في المائة من مجموع سكان المغرب، محتلا بذلك المرتبة الخامسة إفريقيا. أما فيما يتعلق بجنس رواد "فيسبوك" في المغرب، فقد أبانت الإحصائيات أن الذكور يتفوقون على الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور المغاربة الذين يستخدمون "فيسبوك" 65 في المائة، مقابل 35 في المائة للإناث. وأشارت ذات الإحصائيات إلى أن نسبة 39 في المائة من المستخدمين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 24 سنة، ونسبة 28 في المائة من المستخدمين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و 34 سنة.

22. استثناء المغرب من قائمة "أعداء الأنترنت"

كشفت منظمة "فريدم هاوس" الدولية في تقريرها السنوي حول "الحرية على الإنترنت" الصادر في نونبر 2018 أن المغرب نال 45 نقطة من أصل 100 نقطة، كما تم استثناءه من قائمة أعداء الأنترنت.

23. سرية المصادر

تم التنصيص في المادة 4 من القانون 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر على أن سرية مصادر الصحفيين مضمونة، كما تم التنصيص فيه على أن الكشف لا يتم إلا بمقرر قضائي نهائي وفي الحالات التي تخص القضايا المتعلقة بالدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي، وكذا الحياة الخاصة للأفراد ما لم تكن لها علاقة مباشرة بالحياة العامة.

24. عدم تسجيل أية حالة إدارية لمطالبة صحفي بالكشف عن مصادر خبره

لم تسجل طيلة سنة 2018 أية حالة إدارية تتعلق بمطالبة الصحفي المهني بالكشف عن مصاد خبره.

25. عدم تسجيل أية حالة للتنصت على الصحفيين أو الوضع تحت المراقبة

لم تسجل، خلال سنة 2018، أية حالة تتعلق بوضع صحفي تحت المراقبة، عبر التنصت أو تتبع تحركاته.

الانفتاح على الإعلام الأجنبي

سجل القطاع، بكل إيجابية، تفعيل الضمانات المرتبطة بالانفتاح على الإعلام الأجنبي، والمتمثلة فيما يلي:

- 86 صحفي أجنبي معتمد

تم اعتماد 86 صحفي ومصور من مختلف الجنسيات لفائدة 49 مؤسسة إعلامية أجنبية برسم سنة 2018، وذلك تأكيدا لاستقطاب المغرب للإعلامي الأجنبي، باعتباره بلدا منفتحا، لا يضع قيودا على حرية تنقل الصحفيين والمراسلين الأجانب، ويحرص على احترام استقلالية عملهم، وضمان تحركهم الحر والأمن عبر مختلف مناطق البلاد، وتمكينهم من تراخيص التصوير، وفق مسطرة سلسة تتسم بالمرونة الكافية.

- الاستجابة لـ 864 طلب رخصة تصوير

منح المركز السينمائي المغربي 864 رخصة تصوير خلال سنة 2018 منها 485 لفائدة الأعمال الوطنية، و 397 لفائدة الأعمال الأجنبية.

وقد تم إرساء نظام رقمي لتلقي طلبات رخص التصوير، مع فتح الباب أمام طالبي الرخص لوضع الشكايات والطعن أمام المفتشية العامة لوزارة الاتصال في الإجراءات المتخذة في هذا المجال.

كما تمت برسم سنة 2018 معالجة ودراسة ما يزيد على 1000 ملف، تمت معالجة 894 ملفاً، همت الإدخال أو الاستيراد المؤقت لمعدات التصوير، وكذا الترخيص بتصوير ربورتاجات مصورة وأفلام وثائقية وتغطيات إعلامية وبرامج تلفزيونية ذات طابع ثقافي أو سياحي أو فني أو تاريخي، أو في إطار تغطية التظاهرات التي تعرفها بلادنا لفائدة القنوات التلفزيونية ووكالات الأنباء الأجنبية، وكذا لفائدة مؤسسات الإنتاج الوطنية والأجنبية العاملة في المجال التلفزيوني. وفي هذا الإطار تم استصدار ما يناهز 894 رخصة للتصوير سنة 2018 لفائدة شركات إنتاج وطنية ودولية وقنوات تلفزيونية ومواقع إخبارية أجنبية.

- الاستجابة لـ 950 طلب استيراد مطبوعات أجنبية

تم منح ما يناهز 950 رخصة لاستيراد مطبوعات أجنبية، خلال سنة 2018، تهم موزعين ومهنيين ومؤسسات عمومية وخاصة، بالإضافة إلى طلبات واردة من أشخاص ذاتيين. وقد تم خلال هذه السنة، إخراج المرسوم يتعلق بكيفيات منح الغذن الخاص بإحداث ونشر وطبع اي مطبوع دوري أجنبي بالمغرب.

- حرية النشر الأجنبي وتوزيع المطبوعات الأجنبية

تميزت سنة 2018 باعتماد نهج سياسة الانفتاح والتفتح في إطار مراعاة التوابث الوطنية والدينية للمغرب، الأمر الذي أتاح سيولة ووفرة من هذه المطبوعات في الساحة المغربية، حيث يتم توزيع أزيد من 2000 عنوان أجنبي بمختلف اللغات.

أما من حيث حالات عدم السماح بتوزيع مطبوعات أجنبية داخل التراب الوطني، فقد بلغت خلال سنة 2018 ثلاثة عناوين، وذلك استناداً إلى القوانين الجاري بها العمل بالمملكة وكذا للالتزامات المغرب الدولية وبالخصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 65/224 الخاص بمناهضة تشويه صورة الأديان.

- ضمان حرية تنقل الصحفيين الممثلين لوسائل الإعلام الأجنبية

شهدت سنة 2018 توافد عدد مهم من الصحفيين الأجانب ومن مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية لمواكبة عدد كبير من التظاهرات واللقاءات التي عرفها واحتضنها المغرب، حيث يقدم القطاع كل التسهيلات الضرورية لممارسة نشاطهم المهني في أحسن الظروف، كان آخرها الحدث الكبير المتعلق بزيارة قداسة البابا للمملكة، حيث تم اعتماد أزيد من 300 مراسل ومبعوث يمثلون وطلالات الأنباء العالمية وكبريات القنوات التلفزيونية والإذاعية، وكذا الصحف والمجلات الدولية، التي قدمت إلى المغرب من 30 بلداً قصد تغطية هذه الزيارة.

مؤتمر التعددية

يقصد بالتعددية، وفق منظور منظمة اليونسكو، أساسا تنوع الوسائل وقنوات توفير المعلومات، مستقلة عن بعضها البعض لخلق التنافسية والرقى بنسب المتابعة وبالمحتوى وبالتأثير، وعدم احتكار وسائل الإعلام من طرف فئات مركزة ومحدودة مما يحد من المحتوى التعددي والمتنوع، وكذا التوفر على وسائل إعلام تبرز كل الفئات الاجتماعية والمجالات، وكذا التعبير عن مختلف تيارات الفكر والرأي داخل المجتمع.

وهكذا شهدت هذه السنة تعزيز مبادئ التعددية والخدمة العمومية في الإعلام السمعي البصري، كما شهد هذا القطاع تقوية العرض الإخباري، مما مكن من ارتفاع نسب مشاهدة القنوات الوطنية في أوقات الذروة.

وفي مجال الارتقاء بالتنوع اللغوي، تم تعزيز الشبكة البرمجية ببرامج جديدة، كما تم تقوية اللغة الأمازيغية والحسانية في مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية.

وشهدت هذه السنة أيضا إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسسي المنظم لوكالة المغرب العربي للأنباء، حيث صدر القانون 15-02 الذي يغير ويتم بمقتضاه الظهير الشريف رقم 1-75-235 المحدث لوكالة المغرب العربي للأنباء مما سيمكن من تعزيز مبادئ المهنية والتعددية والتنوع الثقافي، والإرتقاء بالمهام المنوطة بالوكالة بصفتها مؤسسة إعلامية وطنية وإغناء مجال عملها، في أفق الرفع من تنافسيتها على الصعيدين القاري والدولي بما يسهم في تقوية إشعاع المغرب وتكريس حضوره على المستوى الدولي. كما تم تقوية العرض الإخباري للوكالة، وتعزيز حضورها الدولي، وتقوية منتوجات وسائط الفيديو والتسجيلات الصوتية، وخلق جيل جديد من المنتوجات ذات القيمة مضافة، كما تم تعزيز معطى التنوع وضمان التعددية السياسية والمدنية والمجالية في منتوج الوكالة.

كما تم خلال هذه السنة مواصلة الدعم العمومي للصحافة الحزبية الوطنية، كما ارتفع عدد الجرائد الجهوية والمحلية المستفيدة من الدعم العمومي. وتم أيضا تكريس إدراج الصحافة الرقمية في منظومة الدعم العمومي المخصص للصحافة المكتوبة.

وعرفت سنة 2018 العمل على تنمية القطاع السينمائي ودعم إشعاعه الداخلي والخارجي عبر إعداد قانون جديد للمركز السينمائي المغربي يواكب التحولات الكبرى العالمية في مجال الصناعة السينمائية وتعديل مقتضيات قانون الصناعة السينمائية وإخراج مرسوم جديد يتعلق باستقطاب الإستثمارات الأجنبية، كما تم تعزيز مسار دعم السينما الوطنية ودعم الأفلام ودعم المهرجانات والأنشطة السينمائية، بهدف جعل السينما صناعة تساهم في تنمية بلادنا وتحقق للمغرب اشعاعا على المستوى الدولي، كما تواصل الدعم المتعلق بالفيلم الوثائقي حول الثقافة والتاريخ والمجال

الصحراوي الحساني، وهو ما مكن من تجاوز حجم الدعم الموجه للإنتاج السينمائي عتبة 100 مليون درهم خلال سنة 2018.

وشهد قطاع الإعلام تنوعاً في بنى الملكية لوسائل الإعلام وحرية تامة في طبع وتوزيع الصحف، وكذلك حرية في إصدار الصحف الرقمية.

تنوع المشهد الإعلامي

26. تعزيز تنوع المشهد الإعلامي الوطني

يشمل المشهد الإعلامي الوطني شركات وطنية للاتصال السمعي البصري، قنوات إذاعية خاصة، وعاوين وطنية ورقية ورقمية موزعة كالتالي:

- قطاع تلفزيوني عمومي يتكون من 10 قنوات تلفزيونية، 4 قنوات وطنية و5 قنوات موضوعاتية وقناة جهوية
- قناة ميدي 1 تيفي كقناة تلفزيونية خاصة؛
- قطاع إذاعي عمومي يتكون من 4 إذاعات وطنية، وإذاعة موضوعاتية، بالإضافة إلى 11 إذاعة جهوية؛
- إعلام إذاعي خاص يتألف من 19 إذاعة خاصة (تنقسم إلى إذاعات ذات تغطية متعددة الجهات وإذاعات ذات تغطية محلية أو جهوية)؛
- 252 عنوان ورقي على الصعيد الوطني؛
- 13 جريدة حزبية على الساحة الإعلامية الوطنية.

استفادة 76 منبرا إعلاميا ورقيا وإلكترونيا من الدعم المباشر

عقدت اللجنة الثنائية خلال سنة 2018 اجتماعات خصصت لمنح رقم اللجنة الثنائية برسم سنة 2018 ومنح دعم الشطر الثاني (الفصل الرابع) عن سنة 2017 ودعم (الفصول الأربعة) من سنة 2018، حيث استفادت 76 جريدة ومجلة من الدعم العمومي. وقد توزعت الجرائد المستفيدة ما بين وطنية وجهوية ومستفيدة في إطار التعددية كالتالي:

- 44 جريدة ومجلة ذات انتشار وطني من ضمنها 13 جريدة مستفيدة في إطار التعددية السياسية - الجموعية - اللغوية)؛
- 16 جريدة ذات انتشار جهوي؛
- 16 جريدة إلكترونية .

27. العمل بإعفاءات ضريبية بهدف توسيع انتشار الصحف

ويتعلق الأمر بعشر إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة، في المجالات التالية:

- إعفاء عمليات بيع واستيراد الجرائد والمنشورات والكتب أو الموسيقى المطبوعة وكذا الأسطوانات المتراسة المستنسخة فيها المنشورات والكتب ويشمل الإعفاء من الضريبة بيع نفايات طبع الجرائد والمنشورات والكتب؛
- إعفاء أعمال التأليف والطبع والتسليم المرتبطة بها؛

- إعفاء عمليات بيع واستيراد الورق المعد لطبع الجرائد والنشرات الدورية وكذا للنشر إذا كان موجها إلى مطبعة من المطابع؛
- الإعفاء بالداخل وعند استيراد الأشرطة الوثائقية أو التربوية والتي لم يتم استيرادها بغرض تحقيق الربح؛
- الإعفاء بالداخل وعند استيراد السلع والبضائع والأشغال والخدمات التي يسلمها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المغاربة أو الأجانب على سبيل الهدية إلى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي تعنى بالأحوال الاجتماعية والصحية للأشخاص المعاقين أو الموجودين في وضعية صعبة؛
- إعفاء السلع والخدمات المتملكة أو المكتراة من لدن المنشآت الأجنبية للإنتاجات السمعية البصرية والسينمائية والتلفزيونية بمناسبة تصوير أفلام بالمغرب؛
- إعفاء من الضريبة عند استيراد المنشورات الدعائية مثل الأدلة والمطويات ولو مصورة، إذا كانت تهدف أساسا إلى حث الجمهور على زيارة بلد أو جهة أو سوق أو معرض يكتسي طابعا عاما وكانت معدة لتوزيعها بالمجان وغير متضمنة لأي إعلان تجاري؛
- إعفاء الأشخاص المقيمين فيما يخص العوائد المدفوعة إليهم في مقابل استعمال أو منح حق استعمال حقوق مؤلف في مصنفات أدبية أو فنية أو علمية؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للجوائز الأدبية والفنية التي يفوق مبلغها مائة ألف درهم سنويا؛
- المبلغ الإجمالي للأجور الممنوحة للفنانين العاملين بصورة فردية أو ضمن فرق يخضع للحجز في المنبع بعد تطبيق إسقاط جزافي نسبته 40 في المائة.

تنوع الوسائط

28. صدور أزيد من 252 عنوان ورقي على الصعيد الوطني

بلغ عدد العناوين الصادرة ببلادنا بداية 2018، أزيد من 252 عنوان ورقي، منها 171 عنوان باللغة العربية، و53 عنوانا باللغة الفرنسية، و22 عنوانا باللغتين العربية والفرنسية، و6 عناوين بلغات متعددة.

29. ارتفاع نسب مشاهدة قنوات الشركات الوطنية في وقت الذروة

بلغ الإقبال على برامج قنوات القطب العمومي الخاضعة لقياس نسبة المشاهدة في وقت الذروة خلال شهر رمضان لموسم 2018 معدل 77.6% مقابل 74.8% مسجلة سنة 2016. واستطاعت القنوات الوطنية لوحدها تسجيل نسبة المشاهدة في حدود 60.8% في باقي الأوقات خلال شهر رمضان، حيث بلغت مدة مشاهدة المواطنين للقنوات الوطنية 4 ساعات و 51 دقيقة.

وخلال سنة 2018 بلغت نسبة المشاهدة على باقة القنوات التلفزية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، 42.1% فيما حققت باقة القنوات الإذاعية للشركة الوطنية 27.6%. و إبان شهر رمضان لهذه السنة، حققت إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم 4.5 مليون مستمع بنسبة استماع بلغت 13.8% وارتفع عدد المستمعين خلال شهر رمضان إلى 5.6 مليون مستمع بنسبة استماع بلغت 23.7%، فيما حققت القناة الأولى 15.8 مليون مشاهد في اليوم، بزيادة 26% مقارنة مع شهر رمضان لسنة 2017. فيما حققت القناة الثانية 33.3% كمعدل نسبة لمشاهدة خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 2018 فيما بلغت هذه النسبة 42.2% خلال شهر رمضان لهذه السنة.

30. تعزيز الإنتاج الإخباري لوكالة المغرب العربي للأخبار

حافظت الوكالة على المسار التصاعدي لوثيرة الإنتاج، حيث حققت عددا من الإنجازات النوعية، من أهمها ارتفاع نسبة إنتاجية القصاصات بحوالي 5.18% حيث أنتجت الوكالة 80 ألف قصاصة، إضافة إلى 80 ألف قصاصة أخرى من طرف الأقطاب الدولية، وإنتاج ما يزيد عن 20.000 قصاصة من طرف الأقطاب الجهوية. إضافة إلى تقوية حضور الوكالة بشبكة الانترنت ، حيث تم تطوير وتجويد المنصة الرقمية للوكالة لا سيما بالنسبة لموقع map express الموجه للعموم وموقع map info الخاص بالمهنيين. كما قامت الوكالة بنشر 19.358 صورة، ونشر 3054 رسم بياني، وإنتاج 3636 فيديو، و 4591 كبسولة إذاعية.

وقد قامت الوكالة خلال سنة 2018 بإصدار المجلة الشهرية الشاملة "باب ماغازين"، بدءا من شهر يوليوز، التي تضم 132 صفحة، يطبع منها حاليا 5000 نسخة شهريا، تهدف إلى معالجة مختلف القضايا السياسية والاقتصادية و الجيوستراتيجية بطريقة مهنية و استنادا إلى أسس فكرية رصينة. وقامت الوكالة بإحداث المنصة الرقمية "أرشيف الوكالة" التي تعنى بالترويج التجاري لأرشيف الوكالة المتراكم على مدى ستة عقود. كما أطلقت خدمة لفائدة الإدارات والمقاولات والأفراد، تعنى بتقديم توضيحات حول الأخبار الزائفة أو غير الدقيقة وكذا بخصوص حالات القذف. إضافة إلى إطلاق منصة "Map business" التي تستهدف المقاولات التي تسعى إلى تطوير مشاريعهم لا سيما في الشق المتعلق بالتواصل وكذا الترويج لصورتهم و منتجاتهم. بهدف ضمان استفادة هذه المقاولات من الشراكات التي تربط الوكالة بعدد من وسائل الاعلام. كما عملت الوكالة خلال سنة 2018 على إحداث خدمة "MAP NEWS DISPLAY" التي تهدف إلى خدمة أصحاب القرار عبر مدهم بأبرز الأحداث لحظة وقوعها على مدار اليوم و طيلة أيام الأسبوع عبر تطبيق ماب موبايل وماب وجدة وماب مراكش. وبتوظيف وسائل التواصل الحديثة من أجل نشر خبر صادق و مفيد، و ذلك من خلال فتح حسابات بالانستغرام و تويتر و الفيسبوك، تسيرها مجموعة من الأطر و التقنيين.

31. حرية طبع وتوزيع الصحف

تختص عدد من المقاولات في المغرب في مجال طبع وتوزيع الصحف. وتبقى الجرائد حرة في التوفر على مطابعها الخاصة ووسائل التوزيع، أو تلجأ إلى مقاولات خاصة للطبع، تغطي كافة أنحاء التراب الوطني. وقد تم إخراج مقتضيات قانونية تخص التوزيع والطباعة، و تضمينها في مرسوم الدعم العمومي.

32. إعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأخبار

صدر خلال هذه السنة القانون 15-02 الذي يغير ويتم بمقتضاه الظهير الشريف رقم 1-75-235 المحدث لوكالة المغرب العربي للأخبار (نشر بالجريدة الرسمية عدد 6667 بتاريخ 23 أبريل 2018). ويهدف هذا القانون إلى الارتقاء بالمهام المنوطة بالوكالة كمؤسسة إعلامية وطنية استراتيجية وإغناء مجال عملها، في أفق الرفع من تنافسيتها على الصعيدين القاري والدولي. كما سيمكن هذا المشروع من تحديث عمل الوكالة واعتماد طرق عصرية ومتطورة في التدبير، أساسها تنويع وعصرنة المنتج الذي يركز أساسا على المنتجات المتعددة الوسائط التي لها قيمة مضافة عالية الجودة مع تسويقه بطرق ووسائل مواكبة للتكنولوجيات المتقدمة. كما عمد هذا المشروع إلى النهوض بحكمة الوكالة وذلك بالتنصيص على الاختصاصات المتعلقة بآليات تدبير المؤسسة بشكل يرتقي بحكامتها وفق مقاربة تشاركية مندمجة، ويمكن للوكالة، بموجب القانون، إنجاز مشاريع خاصة من شأنها النهوض بقطاع الأخبار والصحافة والنشر والاتصال وتمويلها؛ وإنجاز أعمال الاستشارة والمساعدة التقنية والتكوين على المستويين الوطني والدولي.

33. ترسيخ تواجد الوكالة على المستويين الجهوي و الدولي

خلال سنة 2018، انتهت الوكالة مرحلة جديدة من سياسة الأقطاب التي تتهجها، إذ أصبحت جميع الأقطاب الجهوية تبيث اخبارها بشكل مباشر و مستقل دونما الحاجة للعودة الى المصالح المركزية. وقد تم تشييد قطبين دوليين وهما اوقيانوسيا و اسيا الشرقية. وتم تنظيم الجمعية العمومية السنوية لوكالات أنباء البحر الأبيض المتوسط بحضور 19 وكالة مع تسجيل مستوى تمثيلية عالية للمشاركين. كما وقعت الوكالة اتفاقيتين جديدتين للتعاون مع وكالتين عالميتين: وكالة الأنباء الصينية XINHUA و وكالة الأنباء الإيطالية AGV il Velino.

توسيع التغطية الإعلامية

34. تعميم مجال تغطية التلفزة الرقمية الأرضية

عرفت سنة 2018 مواصلة مواكبة ما بعد انجاح عملية الانتقال نحو البث التلفزيوني الرقمي، وفاء بالالتزام الدولي للمغرب بالانتقال نحو التلفزة الرقمية الأرضية في نطاق UHF، حيث واصلت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة جهود تحديث وضمان فعالية شبكات النقل والبث بغرض توسيع مجال تغطية التلفزة الرقمية الأرضية (TNT) لتشمل الجهات النائية، وتدرج هذه المجهودات في إطار تفعيل استراتيجية رقمية أنجع وتحسين التغطية الوطنية وتسريع تعميم التلفزة الرقمية. كما واكبت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري هذه الدينامية الرقمية.

التعددية في الإعلام العمومي

35. تعزيز حرية التعبير في الإعلام السمعي البصري العمومي

تلتزم الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري بمقتضى دفا تر تحملاتها بضمان احترام الخدمات التي تبثها للتعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي في جميع المجالات، بإشراك متعدد ومتوازن للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وفق الضوابط التي يقرها المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري. كما تلتزم، وفق الضوابط التي يقرها المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، بضمان احترام الخدمات التي تبثها للتعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي في جميع المجالات، بإشراك متعدد ومتوازن في النشرات والبرامج الحوارية والتفاعلية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالقضايا المطروحة. كما تسهر على احترام التنوع اللغوي والثقافي للمجتمع المغربي وما ينبثق عنه من صيانة التنوع المجالي وذلك في احترام للقيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة.

وفي إطار ملاءمة الهيئة العليا لمساطر اشتغالها في هذا المجال مع مقتضيات كل من القانون رقم 66.16 المغير والمتمم بموجبه القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، والقانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، أصدر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري في بداية سنة 2017 ثلاث قرارات، ويتعلق الأمر بـ:

- القرار رقم 04-17 بتاريخ 19 يناير 2017 الخاص باعتماد مسطرة منح التراخيص لإحداث واستغلال خدمات سمعية بصرية؛
- القرار رقم 05-17 بتاريخ 25 يناير 2017 والمتعلق باعتماد المسطرة المتعلقة بكيفية بالأدون؛

- القرار رقم 07-17 بتاريخ 02 مارس 2017 بخصوص مسطرة معالجة الشكايات المتعلقة بخرق أجهزة ومتعهدي الاتصال السمعي البصري للقوانين أو الأنظمة المطبقة على القطاع.

36. تعزيز الشبكة البرمجية للإعلام السمعي البصري العمومي

خلال سنة 2018 اعتمدت القناة الأولى على شبكة برامج مختلفة وغنية المضامين بين الاخبار والترفيه والثقافة والرياضة تهدف من خلالها الى تلبية انتظارات المشاهد المغربي، حيث بثت 6 نشرات إخبارية باللغات العربية والإسبانية والفرنسية والامازيغية، و592 ساعة و33 دقيقة من البرامج الإخبارية، إضافة إلى البث المباشر للجلسات الشفوية للبرلمان، بما يعادل 170 ساعة بث.

وواصلت القناة الرياضية تعزيز شبكتها البرمجية من خلال تحقيق النتائج التالية: 834 ساعة بث أولى للمسابقات الرياضية، و 296 ساعة بث أولى للأخبار المتعلقة بجميع التخصصات الرياضية، و 113 ساعة بث أولى للبرامج الحوارية، و 58 ساعة بث أولى للمجلات الرياضية.

و نجحت القناة الثقافية برسم سنة 2018 في تكريس دورها الثقافي في المشهد الاعلامي المغربي عبر مساهمتها في دعم الابداع الثقافي والفني والتراثي حيث بثت القناة 16 ساعة و 29 دقيقة من البرامج الثقافية والتعليمية، و 114 ساعة و 15 دقيقة من الخيال والسينما والمسرح، و 62 ساعة و 24 دقيقة من البرامج الترفيهية، و 714 ساعة من أرشيف الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ، و 768 ساعة من التنوع الثقافي واللغوي.

كما أنتجت قناة المغربية أربع نشرات إخبارية تبث في المواعيد التالية: التاسعة صباحا والثانية عشر زوالا والثالثة زوالا والسادسة مساء والتي بلغ مجموع عدد ساعات بثها 292 ساعة. كما تعيد القناة المغربية بث نشرات الاخبار للقنوات الاولى وقناة العيون. وقد بلغ عدد مشاهدي قناة المغربية للحظة واحدة على الأقل خلال هذه السنة: 5 ملايين و 341 ألف مشاهد.

أما القناة السادسة، فقد أغنت خلال سنة 2018، الفضاء السمعي البصري بشبكة برامج متنوعة تقوم على إشاعة تعاليم الدين الاسلامي وما يقوم عليه من قيم التسامح والوسطية. وقد سجلت شبكة برامج القناة خلال هذه السنة، 147 ساعة بث أولى من البرامج الإخبارية والحوارية، و 312 ساعة من البرامج الموجهة للأسرة والمرأة والخدمات، و 915 ساعة من برامج الخيال والدراما، و 34 ساعة من البرمجة الموجهة لجمهور الشباب، و 588 ساعة من البرامج الثقافية والمعرفة التعليمية.

وخلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2018، بثت القناة الثانية حوالي 500 ساعة من البرامج الإخبارية تضمنت 982 نشرة إخبارية يومية باللغة العربية والفرنسية والامازيغية، و 426 نشرة رياضية باللغة العربية والفرنسية، و 298 برنامج اقتصادي باللغة العربية والفرنسية، كما تضمنت 829 نشرة جوية باللغة العربية والفرنسية.

وقد واصلت القناة الثانية خلال هاتين السنتين مساهمتها النوعية والمتوازنة في إذكاء الحوار والنقاش، وذلك حول العديد من المواضيع، حيث خصصت القناة لهذا الغرض خلال سنة 2017، 378 حصة برمجية استغرقت ما يربو عن 368 ساعة بث حضي منها الإعلام السياسي والمؤسساتي بما يناهز الثلث (121 ساعة)، فيما توزع الثلثان بين البرامج الاجتماعية والإقتصادية ... أما خلال سنة 2018 وإلى حدود 31 غشت، فقد خصصت القناة الثانية ما يعادل 136 ساعة بث للبرامج الحوارية والتي بلغ عددها 245 برنامج حوارية، وأكثر من 100 ساعة بث للبرامج المخصصة للمرأة بمعدل 94 برنامج، و 110 ساعة بث للبرامج المخصصة للشباب والمراهقين والأطفال بمعدل 487 برنامج، و 139 ساعة بث للبرامج الدينية، أما بالنسبة لبرامج المعرفة والثقافة فقد خصصت لها القناة الثانية خلال هاته الفترة 116 برنامجا ما بين مجلات وبرامج وثائقية أو برامج حوارية أي حوالي 60 ساعة بث، وبتت أكثر من 44 ساعة لبرامج الخدمات بمعدل 126 برنامجا حول مواضيع الاستهلاك، الصحة.... وبالنسبة

للبرامج الفنية والترفيهية فقد بلغ عددها 152 برنامجاً أي أكثر من 192 ساعة بث، وقد بلغ عدد البرامج الرياضية 501 برنامجاً أي أكثر من 112 ساعة بث.

أما فيما يخص برامج التنوع المجالي الثقافي واللغوي بالقناة الثانية فإن 89% من الشبكة المرجعية مخصصة للغة الحسانية والعربية والأمازيغية، 243 نشرة إخبارية باللغة الأمازيغية، وكذا برامج وثائقية ومجلات باللغة الأمازيغية...

وفي نفس الإطار الهادف إلى تعزيز التعددية والخدمة العمومية في الإعلام السمعي البصري العمومي، ووعيا منها بأهمية تعزيز جنس التحقيق والاستطلاع ضمن شبكتها البرمجية وتعزيز برامج القرب أو البرامج الخدمانية، عملت شركة صورياد القناة الثانية على تقديم العديد من الحلقات المثيرة للإهتمام عبر موعدين متميزين وهما "تحقيق والزاوية الكبرى"، إلى جانب بثها لمجموعة من الوصلات الإعلامية التحسيسية في مجالات متنوعة، حيث قدمت القناة الثانية حوالي 473 حصة برمجية ذات بعد خدماتي بتسجيل إجمالي بث فاق 197 ساعة.

37. تقوية مكانة اللغة الأمازيغية والحسانية في الإعلام

حرص الإعلام السمعي البصري الوطني على تعزيز التنوع اللغوي والثقافي والمجالي تجسيدا لثراء مكونات الهوية الوطنية. وقد تميزت سنة 2018 بمواصلة مختلف القنوات التلفزية والإذاعية جهودها لتقوية اللغة الأمازيغية والحسانية ضمن شبكتها البرمجية، حيث بلغ عدد ساعات البرامج المنتجة داخليا بالنسبة لقناة العيون ما يزيد عن 407 ساعة، كما تم رفع ساعات بث القناة الأمازيغية لتصل لـ 14 ساعة بث في اليوم، في حين بلغ الحجم الإجمالي لساعات بث القناة الأمازيغية خلال شهر رمضان إلى 16 ساعة بث ونصف في اليوم.

وفي هذا الإطار وخلال سنة 2018، سجلت القناة الأمازيغية، ما مجموعه 5144 ساعة كإنتاج وطني بما فيه 1378 كإنتاج داخلي و 3766 كإنتاج خارجي. منها 147 ساعة بث أولى من البرامج الإخبارية والحوارية، و312 ساعة من البرامج الموجهة للأسرة والمرأة والخدمات، و915 ساعة من برامج الخيال والدراما، و34 ساعة من البرمجة الموجهة لجمهور الشباب، و588 ساعة من البرامج الثقافية والمعرفة التعليمية.

أما قناة العيون الجهوية فمنذ إعطاء انطلاقها سنة 2004، تعتبر صلة وصل مع الثقافة الحسانية حيث تعكس الواقع الاجتماعي والثقافي المغربي بتعدده وانفتاحه عبر سلسلة برامج متنوعة منها إخبارية ورياضية والمواضيع الاجتماعية والموسيقية... إلخ. وخلال سنة 2018، حققت بثت قناة العيون الجهوية 34 ساعة من بث البرامج الموجهة للمرأة والأسرة، و81 ساعة من بث التنوع الموسيقي والألعاب والترفيه، و156 ساعة من بث البرامج الحوارية والروبورتاجات، و174 ساعة من النشرات الإخبارية والبرامج الإخبارية.

وقد عملت القناة الثانية على تعزيز التنوع اللغوي في برامجها حيث بثت أكثر من 152 ساعة خصصت للنشرة الإخبارية اليومية بالأمازيغية، و36 حلقة من المجلات الاجتماعية والوثائقية (أبريد، دار تنريت، ترميتين)، دون الأخذ بعين الاعتبار عدداً كبيراً من الساعات المخصصة للتراث الفني الأمازيغي (ضمن برامجها الموسيقية بشكل عام). وخلال سنة 2018 فإن 89% من الشبكة المرجعية للقناة الثانية مخصصة للغة الحسانية والعربية والأمازيغية، 243 نشرة إخبارية باللغة الأمازيغية، وكذا برامج وثائقية ومجلات باللغة الأمازيغية...

فيما يخص الحسانية، واصلت القناة الثانية التركيز على الإدماج التدريجي لهذه اللغة كمكون قيم لهويتنا الثقافية واللغوية، من خلال التقارير الإخبارية التي يتم تقديمها بشكل خاص في المناطق الجنوبية، وكذلك من خلال البرامج الثقافية والوثائقية والفنية التي تقدمها القناة.

كما تم منح جائزة خاصة بالإنتاج الصحافي الأمازيغي وجائزة خاصة بالإنتاج الصحافي الحساني ضمن الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة.

38. دعم التنوع الثقافي في مجال السينما

في إطار تجسيد مضامين خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في ذكرى المسيرة الخضراء لسنة 2013، فيما يتعلق باحترام الخصوصية الثقافية الصحراوية والنهوض بالثقافات والخصوصيات المحلية كأحد مكونات الهوية المغربية الموحدة، وتحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نظمت من 20 إلى 23 دجنبر 2018 الدورة الرابعة لمهرجان الفيلم الوثائقي بالعيون حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني.

كما بلغ عدد الأفلام والأشرطة الوثائقية حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي المستفيدة من الدعم 42 عملا بقيمة فاقت 73 مليون درهم. موزعة كالتالي 16 فيلما طويلا (قبل الإنتاج)، 4 أفلام طويلة (بعد الإنتاج)، وفيلمين طويلين (كتابة وإعادة كتابة السيناريو) وفيلمين قصيرين (قبل الإنتاج) وفيلمين قصيرين (بعد الإنتاج) و15 فيلما وثائقيا (قبل الإنتاج) وفيلم وثائقي (كتابة وإعادة كتابة السيناريو).

مؤتمر الاستقلالية

يعنى هذا المحور بضمان استقلالية وسائل الإعلام والصحافيين عن الدولة وعن جماعات المصالح، حتى يتسنى لهم لعب دورهم الرقابي. كما يرصد هذا المحور مدى توفر شروط المهنية والنزاهة التحريرية وتوفير شروط ملائمة للعمل والحق في العمل النقابي وإرساء التنظيم الذاتي، بالإضافة إلى استقلالية الإعلام العمومي.

وطبقا للالتزامات المتعلقة باحترام استقلالية قطاع الإعلام، لم يسجل خلال سنة 2018 أي تدخل للسلطة التنفيذية في حرية الصحافة بمختلف أصنافها، العمومية منها والخاصة. ففيما يتعلق بالإعلام السمعي البصري تعمل الحكومة على تتبع المساطر القانونية والتنظيمية المعمول بها والتي تراقبها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري فيما يخص حق الرد أو التنبيه لأي تعاط إعلامي غير متوازن.

فيما يتعلق بالصحافة، فقد تم الإلتزام بمقتضيات قانون الصحافة والنشر التي تنص على احترام استقلالية الصحف الورقية والرقمية المستفيدة من الدعم. كما أن إصدار الجرائد أو المطبوعات الدورية قائم على مبدأ التصريح وليس على الترخيص، من دون تدخل للسلطة التنفيذية. ولضمان استقلالية الصحفي تم تفعيل آلية تعليق قرارات عدم منح بطاقة الصحافة المهنية مع تخويل الصحفي إمكانية الطعن في قرار رفض منح البطاقة. وتم إعداد نص تنظيمي لبطاقة الصحافة. ونصت المادة الثانية من قانون 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة على أن اختصاصات المجلس تشمل منح بطاقة الصحافة المهنية، وأن المجلس يمكن أن يسحب البطاقة كعقوبة تأديبية لمدة لا تتجاوز السنة، كما نص القانون 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين على أن قرار رفض منح البطائق ينبغي أن يكون معللا، كما أن سحب بطاقة الصحافة المهنية من اختصاص القضاء، وهي مقتضيات قانونية تعزز ضمانات الاستقلالية لممارسة الصحافة.

وفي سياق تعزيز آليات الضبط الذاتي لقطاع الإعلام والصحافة، وتطبيقا لمقتضيات القانون رقم 90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة تم تعزيز مسار الإستقلالية بهيئة منتخبة من قبل المهنيين ومستقلة للتنظيم الذاتي لقطاع الصحافة وتعزيز أخلاقيات المهنة، ويضطلع بمهام تنظيم المهنة والقيام بأدوار التحكيم والوساطة ومنح بطاقة الصحافة المهنية وتعزيز أخلاقيات المهنة والمساهمة في تعزيز مناخ ممارسة سليمة لمهنة الصحافة. وذلك تنزيلا لمقتضيات المواد 4 و5 و54 من القانون رقم 90.13.

وتميزت سنة 2018 بتعزيز النظام التنافسي لولوج شركات الإنتاج الخاصة إلى الإعلام السمعي البصري العمومي. عرفت سنة 2018، إطلاق ثلاث طلبات عروض لإنتاج 83 مشروع تقدمت لإنتاجها 125 شركة إنتاج. ومن نتائج أعمال النظام الجديد لولوج شركات الإنتاج الخاصة إلى قنوات القطب العمومي، تم تسجيل تراجع في نسبة احتكار الفوز بتلك الصفقات من قبل شركات محددة.

كما أن من نتائج هذا النظام الجديد ترشيد الإنفاق العمومي على البرامج المنتجة، وارتفاع نسبة مشاهدة القنوات الوطنية حيث في سنة 2018، حققت باقة القنوات للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة نسبة مشاهدة تقدر ب 42,1 في المائة على مستوى الخدمات التلفزيونية فيما وصلت نسبة الاستماع 27,6 في المائة بالنسبة للقنوات الإذاعية. كما سجلت شركة صورياد القناة الثانية نسبة مشاهدة يومية تقدر ب 33,3% وخلال شهر رمضان سجلت القناة نسبة مشاهدة تقدر ب 42,2%.

مبدأ استقلالية وسائل الإعلام

39. عدم تسجيل أية حالة مس باستقلالية الصحافة

لم يسجل خلال هذه السنة أي تدخل للسلطة التنفيذية في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، العمومية منها والخاصة. حيث تحرص الحكومة على تتبع المساطر التنظيمية والقانونية المعمول بها للحصول على حق الرد وللتنبه إلى أي تعاط إعلامي غير متوازن، مع احترام تام لمبدأ الاستقلالية.

40. احترام استقلالية وسائل الإعلام الخاصة المستفيدة من الدعم

تم الإلتزام بتطبيق المادة 7 من قانون رقم 13-88 المتعلق بالصحافة والنشر، التي نصت على أنه "تحدد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم (...). وفق معايير موضوعية مع الاحترام المطلق لاستقلالية المقاولات الصحافية المستفيدة من الدعم"، وتسري هذه المقتضيات على الصحافة المكتوبة ورقية ورقمية.

41. مسطرة إصدار المطبوعات الدورية أو الصحف الرقمية قائمة على التصريح لدى القضاء

تتلخص مسطرة إصدار مطبوع دوري أو صحيفة إلكترونية، في تقديم تصريح يتضمن معلومات عن المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية إلى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية، بالمكان الذي يوجد فيه المقر الرئيسي للمؤسسة الصحفية، بمقتضى الفصل 21 من قانون الصحافة و النشر 13-88. ويتم تسليم وصل مؤقت فوراً ثم وصل نهائي داخل أجل أقصاه 30 يوماً وإلا جازبعده إصدار المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية، بمقتضى المادة 23 من نفس القانون. وقد تم تعزيز مسطرة التصريح، في هذا القانون عبر التأكيد على إمكانية الطعن في قرار اعتراض المحكمة على إصدار مطبوع دوري أو صحيفة إلكترونية. حيث تنص المادة 23 من القانون على أنه "يمكن إصدار المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية بعد أجل شهر من تاريخ تسلم شهادة الإيداع إن لم يتلق مدير النشر اعتراضاً كتابياً ومعللاً من طرف وكيل الملك المختص، يحق للمعني بالأمر، في حالة الاعتراض داخل أجل أقصاه شهراً أن يرفع دعوى أمام المحكمة الإدارية المختصة من أجل البت في ميررات الرفض المتضمنة في الاعتراض. ولايجوز إصدار المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية في حالة الطعن أمام المحكمة الإدارية" (...).

42. تفعيل آلية تعليق قرارات عدم منح بطاقات الصحافة مع تخويل إمكانية الطعن

تم خلال هذه السنة تفعيل آلية تعليق قرارات عدم منح بطاقة الصحافة من طرف قطاع الاتصال. ويأتي ذلك بعد إقرار إمكانية الطعن في القرارات بموجب القانون. مع العلم بأنه لم تسجل خلال هذه السنة أية حالة للطعن في قرارات منح بطاقات الصحافة.

وحسب المادة 12 من القانون رقم 13.90 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، فإن بطاقة الصحافة بالنسبة للصحافيين المهنيين الوطنيين يتم منحها من قبل لجنة بطاقة الصحافة المهنية ابتداء من بداية 2019. وتجدر الإشارة

إلى أن توفر الشروط النظامية المنصوص عليها في المادة 7 من القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفي المهني يعطي الحق تلقائيا في الحصول على بطاقة الصحافة.

وحسب الفقرة الثانية من المادة 8 من القانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين "يجب أن يكون قرار رفض منح بطاقة الصحافة المهنية أو رفض تجديدها معللا"، ولا يوجد أي معيار سياسي لحرمان أي صحفي من الحصول على بطاقة الصحافة، بسبب آرائه وتوجهاته السياسية أو الفكرية.

43. اختصاص منح بطاقة الصحافة من صلاحيات المجلس الوطني للصحافة وجعل سحبها من اختصاص المجلس أو القضاء

حرصت الوزارة على تفعيل صلاحيات المجلس الوطني للصحافة المتعلقة بمنح بطاقة الصحافة، حيث نصت المادة الثانية من قانون رقم 13-90 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، على أن مهام هذا المجلس تشمل منح بطاقة الصحافة المهنية، مما يعزز ضمانات الحرية والاستقلالية في ممارسة الصحافة. كما نصت المادة 46 من القانون المذكور على أن المجلس يمكن أن يصدر عقوبات تأديبية في حق الصحفيين المهنيين ومنها السحب المؤقت لبطاقة الصحافة المهنية لمدة لا تتجاوز السنة. كما نص قانون 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين على أن قرار رفض منح بطاقة الصحافة المهنية يجب أن يكون معللا، كما نص على أن سحب بطاقة الصحافة المهنية من اختصاص القضاء في حالة صدور حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به بإدانة الصحفي. كما نص ذات القانون على أن رفض منح بطاقة الصحفي المعتمد أو رفض تجديدها يجب أن يكون معللا وأن سحب بطاقة الصحفي المعتمد يجب أن يتم طبقا لمقرر قضائي.

44. نشر قائمة الصحفيين الحاصلين على البطاقة المهنية

قامت وزارة الثقافة والاتصال (قطاع الاتصال) بنشر قوائم الصحفيين المغاربة والأجانب العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية الوطنية، العمومية والخاصة، الحاصلين على البطاقة المهنية للصحافة برسم سنة 2018. ويأتي هذا الإجراء في إطار نهج التواصل وتكريس الشفافية الذي جعلته الوزارة ضمن أولوياتها، باعتبار أن الولوج إلى المعلومة حق دستوري.

تكافؤ الفرص في ولوج شركات الإنتاج الخاصة إلى الإعلام العمومي

45. تعزيز نظام تنافسي في ولوج شركات الإنتاج الخاصة إلى الإعلام العمومي

تم، سنة 2018، تعزيز العمل بنظام طلبات العروض، حيث تم الاستمرار في إرساء نظام طلبات العروض في مجال الإنتاج الوطني الخارجي من طرف القطب العمومي. ومن سمات النظام الجديد:

أولاً: تعزيز التنافسية وفق ما أقرته دفاتر التحملات بـ:

أ- اعتماد العلنية عبر الإعلان عن طلبات عروض وفق مسطرة مفتوحة للعموم مع نظام للإيداع الرقمي؛

ب- وجوب تمكين الشركات المتنافسة من قرارات معللة في حالة الرفض من طرف لجان انتقاء البرامج وضمان الحق في الطعن أمام القضاء وسجلت حالات في هذا الصدد؛

ت- مسطرة انتقاء محددة بآجال للبت عوض النظام السابق الذي لم يكن يلزم شركات القطب العمومي بالرد على مشاريع البرامج؛

¹ لائحة الصحفيين الحاصلين على بطاقة الصحافة برسم سنة 2018 متاحة على موقع الوزارة <http://www.mincom.gov.ma>

ث- اشتراط أداء الضرائب والوجود في وضعية قانونية سليمة وأداء حقوق الضمان الاجتماعي للعاملين في شركات الإنتاج تحت طائلة الإقصاء؛

ج- سجل تراجع في مستوى الإحتكار الخاص بعدد الشركات المستفيدة من صفقات الإنتاج داخل شركتي القطب العمومي،

ثانيا: الأثر على نسب المشاهدة، حيث ارتفعت نسبة مشاهدة قنوات القطب العمومي:

تم ترشيد الإنفاق العمومي، حيث تم تخفيض كلفة بعض الإنتاجات بحوالي 20 بالمائة مقارنة بالنظام السابق، وبسبب الاحتفاظ بنفس الميزانية بالنسبة للقطب العمومي فقد تم توجيه الميزانية التي تم توفيرها لإنجاز برامج جديدة.

المهنية وأخلاقيات المهنة

46. التفاعل مع الملاحظات المثارة حول عدد من البرامج وتفعيل دور لجنتي الأخلاقيات

بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية

تلقت لجننا الأخلاقيات في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية عددا من الشكايات والمراسلات بخصوص عدد من البرامج والمواد السمعية البصرية التي تبثها القنوات، مما ساعد على تعزيز احترام نزاهة البرامج وأخلاقيات المهنة في الأداء الإعلامي.

47. النهوض بأخلاقيات المهنة عبر المجلس الوطني للصحافة

نصت المادة الثانية من قانون رقم 13-90 بإحداث المجلس الوطني للصحافة، على أن المهام المنوطة بالمجلس تشمل "وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة والعمل على نشره بالجريدة الرسمية داخل أجل أقصاه ستة أشهر من تنصيب المجلس والسير على تنفيذه فور نشره"، بالإضافة إلى "وضع الأنظمة الضرورية التي تضمن ممارسة مهنة الصحافة في احترام لقواعدها وأخلاقياتها والسير على ضمان احترام المهنيين لها". وفي هذا الصدد، تمت صياغة ميثاق أخلاقيات المهنة من طرف المجلس الوطني للصحافة، وإحالتة على الأمانة العامة للحكومة قصد نشره بالجريدة الرسمية.

48. تنصيب اللجان المختصة للتدبير بوكالة المغرب العربي للأخبار

تم إحداث العديد من اللجان بمقتضى القانون الجديد للوكالة بغرض تكريس معايير المهنية وتأمين مبادئ الحكامة داخل المؤسسة. ويعتبر إحداث اللجان المختصة خطوة في مسار تقوية وكالة المغرب العربي للأخبار، وتكريسا لآليات الحكامة بهذه المؤسسة الإعلامية العتيبة و من شأنه أن يبوئها مكانة لائقة بين كبريات المؤسسات الإعلامية الرائدة، كما أن هذه اللجان يمثل لبنة لاعتماد الشفافية والإنصاف والتدبير الحديث وتأطير المستقبل المهني لمجموع العاملين بالوكالة.

دعم الجمعيات المهتمة بحرية الصحافة

49. احترام الحق في تأسيس الجمعيات

تعمل وزارة الثقافة والاتصال على توفير الدعم في مجال تأسيس جمعيات مهنية، بحيث دعمت على المستوى الوطني والجهوي مجموعة من الجمعيات المهنية العاملة في مجال الصحافة والإعلام.

النهوض بالأوضاع الاجتماعية لفائدة الصحفيين

50. دعم اجتماعي لفائدة الصحفيين المهنيين المشتغلين بقطاع الصحافة المكتوبة

منحت وزارة الثقافة والاتصال (قطاع الاتصال)، دعما ماليا خلال سنة 2018، يستفيد منه كافة الصحفيين المهنيين المشتغلين بقطاع الصحافة المكتوبة والحاصلين على بطاقة الصحفي المهني. ويهدف هذا الدعم إلى تغطية مصاريف الأعمال الاجتماعية من قبيل: النقل الجماعي للصحفيين، المساعدات الاجتماعية، الرعاية الصحية، التخييم العائلي وتخييم الأطفال والقيام بالأنشطة الرياضية و الثقافية. يأتي هذا الدعم في إطار اتفاقية شراكة بين وزارة الثقافة والاتصال- قطاع الاتصال- وجمعية الأعمال الاجتماعية لصحفي الصحافة المكتوبة، تتعلق بتقديم مساعدة للجمعية قصد انجاز العديد من المشاريع ذات الطابع الاجتماعي لفائدة الصحفيين المهنيين المشتغلين بقطاع الصحافة المكتوبة. وبموجب هذه الاتفاقية، يتم إحداث لجنة مشتركة يعهد إليها تدقيق وضبط كيفية صرف وتتبع المنح التي يتم صرفها، وذلك وفق معايير عادلة ومنصفة، كما تعمل اللجنة على إعداد تقرير سنوي خاص بهذا الدعم ترفعه إلى الأطراف المتعاقدة.

51. إحداث "خيمة الصحافة" بمدينة العيون كمركز سوسيوثقافي لفائدة الصحفيين

في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين وزارة الاتصال والمجلس البلدي لمدينة العيون وولاية العيون وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة والفعاليات المهنية الصحفية بالمنطقة لإحداث "خيمة الصحافة" بالعيون كمركز سوسيوثقافي لاستقبال وتكوين الصحفيين بكلفة تقدر بـ14 مليون درهم. تم العمل على إطلاق إجراءات بناء هاته الخيمة من خلال إعداد الدراسات الهندسية المتعلقة بالمشروع بالتنسيق مع كافة الشركاء.

وستساهم الخيمة في اغناء تجربة الاعلام بالصحراء والحفاظ على التراث الحساني كرافد من روافد الثقافة المغربية، كما ستكون الخيمة مقرا للندوات واللقاءات الفكرية والثقافية والفنية.

52. بناء مركز جهوي لاستقبال وتكوين الصحفيين بوجدة

يتكون هذا المركز من قاعة للندوات وقاعة للمعلومات، وكافتيريا، وخزانة ويشمل كذلك عشر غرف للإقامة ومكاتب إدارية، ومرآب.

و خلال سنة 2018 تم إنجاز 100 في المائة من المشروع (مايتعلق بالبنائية)، وشرعت الوزارة في إعداد مسطرة تجهيزه بالمعدات التقنية وكذا كل ما يهم الأثاث من كراسي وطاولات.

53. بناء مركز إعلامي متعدد الخدمات بمدينة بوجدور

لقد انطلقت سنة 2018 المشاورات المرتبطة ببناء مركز إعلامي متعدد الخدمات بمدينة بوجدور مع السلطات المحلية، والتي توجت بتسليم وزارة الثقافة والاتصال قطاع الاتصال- وعاء عقاريا مساحته حوالي 1500 متر مربع، ويتم العمل حاليا على إنهاء الترتيبات المرتبطة بإعداد البطاقة التقنية للمشروع، وتحديد لائحة الشركاء في أفق تحضير وتوقيع اتفاقية الشراكة التي سينجز على ضوئها المركز الإعلامي.

54. بناء دار الإعلام بالحسيمة ومركز الإعلام بجهة فاس – مكناس

تم خلال سنة 2018 الشروع في إبرام اتفاقيات مع الشركاء قصد إعداد الدراسات التقنية والهندسية لبناء دار الإعلام بكل من الحسيمة ومركز الإعلام بجهة فاس – مكناس.

تطوير العرض التكويني وتأهيل الموارد البشرية

55. تنوع العرض التكويني في مجال الإعلام والاتصال

يضم العرض التكويني بالمغرب معاهد عليا وكليات القطاع العام، ومعاهد ومدارس عمومية للتكوين المهني، ومدارس ومعاهد عليا بالقطاع الخاص، ومعاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني، بما مجموعه 35 مؤسسة. هكذا توجد 4 معاهد ومدارس عليا عمومية، و12 كلية توفر تكوينات في مجال الإعلام والاتصال، ومعهدين عموميين للتكوين المهني، و10 مدارس ومعاهد عليا خاصة و7 معاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني. وتعمل هذه المؤسسات على توفير تكوين متخصص في مجالات الصحافة والاتصال والسمعي البصري والسينما والإشهار وبعض المهن ذات الصلة. كما تمنح مجموعة من الشهادات مرتبطة أساسا بنظام ومدد التكوين. توجد هذه المؤسسات الـ 35 في 13 مدينة مغربية، وتتوزع بين معاهد عليا ومدارس عمومية وخاصة ومعاهد للتكوين المهني الخاص والعام. كما تم إنجاز الدراسات الهندسية بخصوص إحداث ملحقتان للمعهد العالي للإعلام والاتصال والمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما بمدينة طنجة.

56. تقوية العرض التكويني بالمعهد العالي للإعلام والاتصال

قام المعهد العالي للإعلام والاتصال خلال السنة الجامعية 2017-2018 في تطوير العرض التكويني حيث فتح مسلكين جديدين: ماستر للبحث يتعلق بـ "الإعلام والهجرة" وإجازة مهنية تتعلق بـ "الصحافة والتواصل الرقمي". ويهدف هذا العرض إلى تطوير المناهج التعليمية لملاءمتها مع التطورات التي يعرفها قطاع الإعلام والاتصال وتقوية المحتويات البيداغوجية للتكوينات ذات التوجهات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام ومهن الاتصال والإستجابة لمتطلبات السوق الإعلامي في مجالات: الإعلاميات، الويب، الشبكات الإجتماعية، المعالجة الفنية بالحاسوب... وقد انعكس تطور العرض على عدد الطلبة المسجلين بالمعهد حيث وصل خلال هذا الموسم الدراسي إلى 350 طالب وطالبة.

وقد عمل المعهد خلال سنة 2018 على تنويع الشعب حيث حصل على اعتماد لـ ماستر جديد في التواصل السياسي والعمومي، كما تمت الموافقة على تجديد اعتماد ماستر إنتاج المضامين السمعية البصرية والرقمية. وقد حرص المعهد على تنظيم العديد من الأنشطة الإشعاعية من أجل الانفتاح على المهنة والمحيط الخارجي والثقافات الأخرى ودعم النقاش العمومي حول القضايا الوطنية والدولية.

57. الارتقاء بالمستوى البيداغوجي للمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما

استمر المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما في الارتقاء بمنظومة التكوين داخل المعهد، حيث فتح مسلكين جديدين: ماستر متخصص في "تدبير وتنمية المجال السمعي البصري والسينماتوغرافي" وماستر متخصص في "تقنيات وفن الصورة والصوت". كما قام المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما بتنظيم الدورة الأولى لمهرجان مدارس السينما والسمعي البصري بإفريقيا شاركت فيها 17 مدرسة من 15 دولة إفريقية. كما عمل المعهد على إبرام اتفاقيات الشراكة العلمية والثقافية مع مجموعة من الهيئات الوطنية والدولية.

58. تنظيم دورات تكوينية لفائدة العاملين بالصحف الرقمية في عدد من الجهات

تم تنظيم عدة دورات تكوينية لفائدة الصحفيين في عدد من الجهات، حيث تم تنظيم دورات تكوينية ولقاءات تواصلية حول مستجدات مدونة الصحافة والنشر وأخلاقيات المهنة بشراكة مع المهنيين في كل من الجهة الشرقية وجهة الداخلة وادي الذهب وجهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة سوس ماسة وجهة مراكش أسفي وجهة فاس مكناس.

59. الولوج للتكوين إلى مهنة الصحافة

لا يوجد في المغرب أي منع مهما كان نوعه لولوج التكوين في مهنة الصحافة. ذلك أن حرية ولوج التكوين متاح أمام توسع العرض التكويني في مهن الصحافة والإعلام والموزع على معاهد عليا وكليات القطاع العام، ومعاهد ومدارس عمومية للتكوين المهني، ومدارس ومعاهد عليا بالقطاع الخاص، ومعاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني.

وقد نصت المادة الأولى من قانون رقم 13-89 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين على أن الصحافي المهني هو من يتوفر على أكثر من سنتين في مزاولة مهنة الصحافة مع قضاء برنامج معتمد للتكوين المستمر، أو سنة من مزاولة المهنة بالنسبة للحاصلين على شهادة من مستوى الإجازة على الأقل أو شهادة متخصصة في مجال الصحافة مسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي العام أو الخاص أو دبلوم معترف بمعادلته لها. ومن شأن هذا المقتضى الإسهام في تطوير مهنة الصحافة وتخليقها والارتقاء بها عبر تتمين التكوين في المجال أو على الأقل في الحقل العلمية الأخرى.

الرفع من جودة الصحافة ودعم الهيئات الفاعلة فيه

60. تنظيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة

في إطار تشجيع الطاقات التي يزخر بها المجال الإعلامي، نظمت الوزارة الدورة السادسة عشرة للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة، والتي عرفت تقديم 86 ترشيحا في مختلف أصناف الجائزة. وقد تم تنظيم حفل بتاريخ 20 دجنبر 2018 بمدينة الرباط، أعلنت خلاله لجنة تحكيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة، عن أسماء الفائزين بحضور رئيس الحكومة وعدد من الوزراء وشخصيات من الصحافة والفن والأدب والسياسة. وتم الإعلان عن أسماء الفائزين بالجائزة التقديرية، إلى جانب الفائزين في أصناف التلفزة والإذاعة والوكالة والصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية والإنتاج الصحافي الأمازيغي والإنتاج الصحافي الحساني.

61. تعزيز قدرات الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام وتتمين الشراكة معها

تفعيلا لمبدأ الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام التي نص عليها الفصل 12 من الدستور، أولت وزارة الثقافة والاتصال 2018 أهمية كبيرة للتفاعل مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الفاعلة في مجالات قطاع الإعلام والاتصال. وانسجاما مع ذلك، عقدت الوزارة اتفاقيات شراكة مع الهيئات المهنية و جمعيات من المجتمع المدني التي تنشط في المجال الإعلامي.

مؤتمر الحماية

يعنى هذا المحور اساسا بالآليات المتعلقة بحماية الصحفيين أثناء مزاوله عملهم المهني، وكذلك بالضمانات المتوفرة قانونيا وعمليا لهذه الحماية. وينص هذا المحور على أنه من واجب الدولة توفير الحماية للصحفيين، ضمانا لحرية الصحافة، مع الحرص على عدم إفلات مرتكبي الاعتداءات ضد الصحفيين من العقاب.

وتبعا للمؤشرات المتعلقة بحماية الصحفيين، التي تعتمدھا المنظمات الدولية الفاعلة في مجال حماية الصحفيين، وخلافا لبلدان أخرى، لم يسجل بالمغرب خلال سنة 2018، أية حالة تعذيب أو اختطاف أو الهرب بسبب تهديدات، أو لجوء الصحفيين الحاملين لبطاقة الصحافة المهنية لإجراءات خاصة لضمان سلامتهم، أو التوقف عن الأنشطة المهنية بسبب ضغوطات سياسية أو منع الصحفيين من ممارسة مهنتهم لأسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو الدين.

وقد تميزت سنة 2018 بعدم تسجيل أية عقوبة تخص قطع البث في حق الإذاعات الخاصة، أو أي حالة منع أو مصادرة لأي وسيلة إعلامية وطنية، كما لم يسجل أي تدخل من قبل السلطة التنفيذية يفضي إلى الحد من استقلالية أو التأثير في الخط التحريري لأي من الصحف أو الإذاعات أو القنوات التلفزيونية أو الصحف الرقمية. كما لم يتم تسجيل أية حالة إغلاق إداري لموقع رقمي أو منع الولوج إليه، كما لم تسجل أية حالة سحب الاعتماد للصحافة الأجنبية المعتمدة.

وبالإضافة إلى اعتماد مقتضيات تشريعية جد هامة لحماية الصحفيين من الاعتداء أثناء مزاولتهم عملهم المهني، حيث تم التنصيص في قانون الصحافة والنشر على أنه "تلتزم السلطات العمومية بتوفير الضمانات المؤسساتية لحماية الصحفيين من الاعتداء أثناء مزاولتهم مهنتهم"، تم تفعيل آلية الشكايات في حالات الاعتداء على الصحفيين أثناء مزاولتهم عملهم.

ومما يسجل بخصوص الحماية القضائية للصحفيين، لم يتم إثارة أي قضية تلقائيا من طرف النيابة العامة، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الجنائية المعتمدة من الجهة القضائية المختصة في قضايا الصحافة والنشر والمبنية على التضييق من حالات تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة تلقائيا وترك الأمر بناء على شكاية من المتضرر يقدمها أمام النيابة العامة أو مباشرة أمام هيئة الحكم.

62. تفعيل آلية الشكاية والطعن في حالات الاعتداء المشتكى بها

تم خلال سنة 2018 تطوير وتحسين جودة الخدمات التي قامت بها الوزارة، خاصة ما يتعلق بنظام الشكايات (e-réclamation)، المفتوح للعموم والذي يتيح كذلك للصحفيين إمكانية تقديم الشكايات. كما قامت الوزارة بعدة إجراءات ترمي بالأساس إلى تحسين الولوج إلى الخدمات بالنسبة للمرتفقين بصفة عامة سواء تعلق الأمر بالتفاعل مع المواطنين في طلباتهم أو شكاياتهم أو تعلق الأمر بالصحفيين والشركاء في القطاع، وكذا تتبع وتطوير الولوج إلى تلك الخدمات. وقد تم خلال سنة 2018 العمل بآلية الشكاية في قضايا الاعتداء على الصحفيين. كما تم تفعيل الآلية المشتركة التي تم إرساؤها سابقا بين وزارة الاتصال ووزارة العدل والحريات لتتبع أي اعتداء قد يقع الصحفيون ضحيته، وذلك بهدف النهوض بحرية الصحافة وتعزيز الحماية لفائدة الصحفيين أثناء ممارسة عملهم.

كما تم إحداث وحدة على مستوى قطاع الاتصال لتلقي الشكايات وتتبعها ومعالجتها، تفعيلًا للمادة 13 من المرسوم رقم 2.17.265 الصادر في 23 يونيو 2017 بتحديد كفاءات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها.

63. تفعيل مقتضيات تشريعية متقدمة لحماية الصحفيين من الاعتداء أثناء مزاولتهم المهنة

حرصت الوزارة على تفعيل المقتضيات التشريعية المرتبطة بحماية الصحفيين، حيث نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة لقانون الصحافة والنشر رقم 13-88، على أنه "تلتزم السلطات العمومية بتوفير الضمانات المؤسساتية لحماية الصحفيين من الاعتداء أثناء مزاولتهم مهنتهم". ويعد هذا المقتضى تفعيلًا عمليًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب"، والذي يعتبر بأن "عمل الصحفيين كثيرا ما يعرضهم بشكل خاص لخطر التخويف والمضايقة والعنف"، و"يهيب بالدول أن تشجع على تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين لكي يقوموا بعملهم باستقلالية ودون تدخل لا موجب له، وذلك بوسائل منها (أ) التدابير التشريعية (...)" وللإشارة، فقد تضمن القانون رقم 13-90 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، والقانون رقم 13-89 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، عدة مقتضيات تهم تحسين الظروف القانونية والاجتماعية والمؤسساتية لاشتغال الصحفيين.

64. الغياب الكلي لحالات العنف الخطير أو الانتهاك الجسيم في حق الصحفيين

تبعًا للمؤشرات المتعلقة بالعنف الخطير الممارس ضد الصحفيين التي تعتمدها المنظمات الدولية الناشطة في مجال حماية الصحفيين، لم تسجل بالمغرب خلال سنة 2018، أي حالة تعذيب أو اختطاف أو الهرب بسبب تهديدات، أو لجوء الصحفيين لإجراءات خاصة لضمان سلامتهم، أو التوقف عن الأنشطة المهنية بسبب ضغوطات سياسية أو منع

الصحافيين من ممارسة مهنتهم لأسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو الدين، كما لم يتعرض أي صحفي للقتل أو للسجن دون محاكمة أو للمتابعة أمام المحاكم العسكرية.

65. غياب لجوء أي صحافي حامل لبطاقة الصحافة المهنية إلى المنفى بسبب الاضطهاد لم يتم خلال سنة 2018، تسجيل أية حالة للجوء أي صحفي حامل للبطاقة الصحفية للمنفى لتجنب المتابعة أو القمع أو الاضطهاد بسبب عمله الصحافي المهني.

غياب مصادرة وسائل الإعلام أو تجهيزاتها

66. عدم تسجيل أية حالة منع أو مصادرة لصحيفة وطنية لم يتم خلال سنة 2018 تسجيل أي حالة منع أو مصادرة أي وسيلة إعلامية وطنية. كما لا يخضع مضمون الجرائد الورقية أو الرقمية لأي شكل من أشكال الرقابة القبلية أو البعدية.

67. عدم تسجيل أي حالة إغلاق موقع إخباري رقمي أو منع الولوج إليه لم يتعرض أي من المواقع الرقمية، ومن ضمنها المواقع الإخبارية الرقمية، لمنع الولوج بسبب إجراءات لحظر الولوج أو الإغلاق من قبل السلطات.

68. غياب أي حالة لسحب الاعتماد للصحافة الأجنبية المعتمدة لم تسجل أية حالة سحب الاعتماد للصحافة الأجنبية المعتمدة خلال سنة 2018، مع الإشارة إلى أنه يتم بالمغرب سنويا اعتماد ما معدله 100 صحفي يمثلون منابر إعلامية أجنبية متعددة ومتنوعة، من وكالات أنباء وقنوات تلفزيونية وإذاعية وجرائد ورقية ورقمية.

مؤتمر المرأة في الإعلام

يعنى هذا المحور أساسا بتحسين صورة المرأة في الإعلام ومحاربة كل الصور النمطية المسيئة لها، ويرصد مختلف المبادرات الهادفة إلى تكريس ثقافة المساواة والإنصاف.

ولقد تميزت سنة 2018 بانتخاب سيدة على رأس هيئة فدرالية الناشرين لأول مرة، وسيدة نائبة لرئيس المجلس الوطني للصحافة. كما تميزت هذه السنة بتفعيل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لميثاق للمناصفة، الذي يحث على احترام مبادئ المساواة والمناصفة المنصوص عليها في الدستور وإحقاق المناصفة بين الرجل والمرأة على المستوى التنظيمي وكذا في البرامج التي تبثها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة. وفي سنة 2018 نظمت الشركة حفلا لتقديم خطة عمل لجنة المناصفة واليقظة بشراكة مع اليونسكو، تحت شعار "لنتقدم سوياً من أجل استراتيجية تديرية: مجالات التدخل، مقترحات المستقبل".

كما نظمت وكالة المغرب العربي للأنباء خلال سنة 2018 لقاء تكوينيا حول "الريادة النسائية" لفائدة أربعين من الأطر النسائية المتميزة بالوكالة، واندرج هذا اللقاء، الذي نظم على مدى ثلاثة أيام والموجه بشكل حصري لأطر نسائية متميزة داخل الوكالة، في إطار سياسة التكوين وتعزيز قدرات الرأسمال البشري بالوكالة. إضافة إلى إطلاقها لبرنامج ماب-مناصفة. كما نظم قطاع الإتصال ندوة يوم 19 أكتوبر 2018 حول تنزيل المقتضيات القانونية الخاصة بصورة المرأة في الإعلام.

وعلاقة بالتزامات المغرب الدولية، وفي إطار الخبرة التقنية لبرنامج دعم الإتحاد الأوروبي تم إعداد دليل لمحاربة الصور النمطية المسيئة للمرأة، بهدف تعزيز ثقافة المساواة والإنصاف ومحاربة الصور المسيئة للمرأة في وسائل الإعلام.

69. ارتفاع عدد المديرات المسؤولات عن الصحف الإلكترونية

حرصا من وزارة الثقافة والاتصال - قطاع الاتصال - على تتبع المؤشرات المرتبطة بوضعية الصحف الإلكترونية الملائمة منها وغير الملائمة، فإنها أنه، من بين 314 صحيفة إلكترونية ملائمة، بلغ عدد المديرات المسؤولات عن الصحف الإلكترونية 42 مسؤولة أي بنسبة 13 في المائة من مجموع مدراء النشر في مختلف المنابر الإعلامية الإلكترونية، وذلك إلى حدود فبراير 2019، مقابل 32 سنة 2016، و 14 سنة 2015.

70. تفعيل لجنة المناصفة واليقظة بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

تفعيلا للمادة 10 من ميثاق المناصفة والتي تنص على أن "تحدث لجنة المناصفة واليقظة هدفها وضع خطة عمل لتعزيز الميثاق". نظمت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، حفل تقديم خطة عمل لجنة المناصفة واليقظة بشراكة مع اليونسكو، تحت شعار "لنتقدم سوياً من أجل استراتيجية تديرية: مجالات التدخل، مقترحات المستقبل"، فضلا عن

ورشات استمرت الى غاية الثامن منه، حيث تم الإشتغال على المحتوى لتقديم صورة مشرفة للمرأة والإبتعاد عن كل ما يمس بصورة المرأة.

71. إطلاق برنامج "ماب-مناصفة"

عند مطلع سنة 2018، أطلقت وكالة المغرب العربي للأنباء برنامج (ماب-مناصفة)، الذي يرمي إلى دعم بروز الريادة النسائية، وتكريس روح ثقافة المناصفة، ومواكبة الحضور القوي للنساء، من خلال وضع مؤشرات محددة لتقييم وقياس معدل المناصفة بشكل سنوي.

72. تتبع واقع صورة المرأة في الإعلام

شارك قطاع الاتصال في اشغال الدورة 61 للجنة وضع المرأة، التي انعقدت بنيويورك من 13 إلى 18 مارس 2018 تحت عنوان "التمكين الاقتصادي للنساء في عالم يتغير"

73. إعداد دليل لمحاربة الصور النمطية

تم إخراج دليل لمحاربة الصور النمطية المسيئة للمرأة بهدف تعزيز ثقافة المساواة والانصاف ومحاربة الصور المسيئة للمرأة في وسائل الإعلام، حيث تم إعداد الإطارات المرجعية التي تحدد الهدف من الدليل والغايات المنتظرة من إعداده ومجالات الإشتغال وكذا التحديات المنتظرة.

74. تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء لقاء تكوينيا حول "الريادة النسائية"

نظمت وكالة المغرب العربي للأنباء لقاء تكوينيا حول "الريادة النسائية" لفائدة أربعين من الأطر النسائية المتميزة بالوكالة، واندراج هذا اللقاء، الذي نظم على مدى ثلاثة أيام والموجه بشكل حصري لأطر نسائية متميزة داخل الوكالة، في إطار سياسة التكوين وتعزيز قدرات الرأسمال البشري بالوكالة.

وتوخى اللقاء مواكبة النساء الأطر بالوكالة في مسار تعزيز قدراتهن وارتقائهن المهني والشخصي من أجل مشاركة أفضل في انجاز مشاريع إستراتيجية للوكالة. ولبلوغ الأهداف المسطرة لهذا اللقاء، تم انتقاء فريق من المكونين المهنيين من مستوى عال ومختصين من أجل تأطير هذا التكوين.

ولقد خولت هذه المبادرة للمستفيدات تعزيز الإحساس بالانتماء لمؤسستهن، وشكلت مصدرا للتحفيز والتشجيع من أجل الولوج إلى مناصب المسؤولية، ومكنتهن من تعزيز معارفهن في مجال الريادة وكفاءتهن باعتبارهن نساء رائدات بالوكالة.

75. إطلاق القناة الثانية للجائزة السنوية لتعزيز صورة المرأة

تماشيا مع المهمة الأساسية التي تضطلع بها لجنة المناصفة والتنوع بالقناة الثانية، والتي تكمن في تعزيز صورة المرأة في مختلف وسائل الإعلام، ستنظم هذه اللجنة النسخة الأولى لـ"جائزة تيليللا" وهي جائزة سنوية ستكافئ الوصلة الإشهارية التلفزية الأكثر إسهاما في تعزيز صورة المرأة، وستخصص للوصلة الفائزة حملة إخبارية بقيمة مليون درهم وكذا مساحة إعلانية للبحث بالقناة الثانية .

وتهدف هذه الجائزة إلى تحسيس المعلنين ووكالات الاتصال والإشهار حول ضرورة احترام قيم المناصفة والمساواة ما بين المرأة والرجل. وتم إطلاق هذه الجائزة بمساهمة الفاعلين الرئيسيين في مجال الاتصال والإعلام بالمغرب: اتحاد وكالات الاستشارة في الاتصال، ومجموعة المعلنين بالمغرب وكذا مجموعة إيكوميديا.

وتم الإعلان عن النتيجة النهائية في حفل بالمناسبة بالدار البيضاء يوم 10 من شهر أكتوبر 2018.

76. تنظيم ندوة حول تنزيل المقتضيات القانونية الخاصة بصورة المرأة في الإعلام

تم تنظيم ندوة يوم 19 أكتوبر 2018 حول تنزيل المقتضيات القانونية الخاصة بصورة المرأة في الإعلام، احتفاء باليوم الوطني للمرأة الذي يصادف 10 أكتوبر، وقد تمحورت هذه الندوة التي عرفت مشاركة عدد من الفاعلين والمهتمين بالحقل الإعلامي، حول سبل التطبيق السليم والتفعيل الأمثل للمقتضيات الدستورية والقانونية التي تستهدف الإرتقاء بصورة المرأة في وسائل الإعلام. وقد تم خلال هذه الندوة تكريم عدد من الوجوه النسائية التي ساهمت في الرقي بالإعلام الوطني.

لائحة المؤشرات

مؤشر الحرية

1. إخراج المجلس الوطني للصحافة إلى حيز الوجود
2. الإطار التنظيمي لدعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع
3. تعزيز آليات التواصل والتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان
4. إرساء الضمانات القانونية الواردة في المعاهدات الدولية
5. رقمنة الأرشيف السمعي البصري وتعزيز الشراكات الدولية
6. التفاعل المستمر مع المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحرية الصحافة
7. الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر
8. صدور قانون الحق في الحصول على المعلومة
9. إقرار حق الصحفي في الحصول على المعلومات
10. تعزيز نشر المعلومات
11. تعزيز شفافية الولوج إلى المعلومات العمومية
12. تقوية دور البوابة الوطنية حول الصحراء المغربية
13. حرية تأسيس المواقع الرقمية الإخبارية
14. إرساء الضمانات القانونية لحرية الصحافة الرقمية
15. 892 تصريح بإحداث مواقع رقمية إخبارية
16. ارتفاع عدد المواقع الرقمية الإخبارية التي تحمل اسم النطاق المغربي ".ma"
17. تعزيز الحماية المهنية للصحافيين
18. تزايد عدد الجرائد الإلكترونية المستفيدة من الدعم العمومي للصحف
19. ارتفاع سنوي لعدد المشتركين في حظيرة الإنترنت
20. تعزيز الولوج إلى خدمات الانترنت
21. استثناء المغرب من قائمة "أعداء الانترنت"
22. إقرار الحماية القضائية لسرية المصادر
23. عدم تسجيل أية حالة إدارية لمطالبة صحافي بالكشف عن مصادر خبره
24. عدم تسجيل أية حالة للتصت على الصحافيين أو الوضع تحت المراقبة
25. حضور قوي للصحافة الأجنبية المعتمدة
26. الاستجابة لـ 864 طلب رخصة تصوير
27. الاستجابة لـ 950 طلب استيراد مطبوعات أجنبية

28. تكريس حرية النشر الأجنبي ونهج سياسة الانفتاح
29. ضمان حرية تنقل الصحفيين من وسائل الإعلام الأجنبية

مؤشر التعددية

30. تعزيز تنوع المشهد الإعلامي الوطني
31. استفادة 76 منبرا إعلاميا ورقيا وإلكترونيا من الشطر الثاني من الدعم المباشر الأساسي
32. بلورة إطار شفاف وتعددي ومحاييد للدعم العمومي للصحافة الرقمية
33. العمل بإعفاءات ضريبية بهدف توسيع انتشار الصحف
34. صدور أزيد من 252 عنوان ورقي على الصعيد الوطني
35. ارتفاع نسب مشاهدة قنوات الشركات الوطنية في وقت الذروة
36. تعزيز الإنتاج الإخباري لووكالة المغرب العربي للأخبار
37. حرية طبع وتوزيع الصحف
38. إعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأخبار بما يعزز تنافسيتها دوليا
39. ترسيخ تواجد الوكالة على المستويين الجهوي و الدولي
40. تعزيز التعددية السياسية في الإعلام السمعي البصري العمومي
41. تقوية اللغة الأمازيغية والحسانية في الإعلام
42. تعزيز حضور الأعمال السينمائية المغربية في قنوات القطب العمومي
43. تعزيز التعددية المدنية في الإعلام السمعي البصري العمومي
44. تعزيز الخدمة العمومية في الإعلام السمعي البصري العمومي
45. تقوية اللغة الأمازيغية والحسانية في الإعلام
46. دعم التنوع الثقافي في السينما الوطنية

مؤشر الاستقلالية

47. عدم تسجيل أية حالة مس باستقلالية الصحافة
48. احترام استقلالية وسائل الإعلام العمومية والخاصة المستفيدة من الدعم
49. مسطرة إصدار المطبوعات الدورية أو الصحف الرقمية قائمة على التصريح لدى القضاء
50. تفعيل آلية تعليق قرارات عدم منح بطاقات الصحافة مع تخويل إمكانية الطعن
51. اختصاص منح بطاقة الصحافة بالمجلس الوطني للصحافة
52. نشر قائمة الصحفيين الحاصلين على البطاقة المهنية
53. تفعيل صلاحيات المجلس الوطني للصحافة
54. تعزيز نظام تنافسي في ولوج شركات الانتاج الخاصة إلى الإعلام العمومي

55. التفاعل مع الملاحظات المثارة حول عدد من البرامج وتفعيل دور لجنتي الأخلاقيات بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية
56. النهوض بأخلاقيات المهنة عبر المجلس الوطني للصحافة
57. إحداث لجنة مختصة للتدبير بوكالة المغرب العربي للأخبار
58. احترام الحق في تأسيس الجمعيات واحترام حق الإضراب بالنسبة للصحافيين
59. دعم اجتماعي لفائدة الصحافيين المهنيين
60. إحداث "خيمة الصحافة" بمدينة العيون كمركز سوسيو-ثقافي لفائدة الصحافيين
61. بناء مركز جهوي لاستقبال وتكوين الصحافيين بوجدة
62. بناء مركز إعلامي متعدد الخدمات بمدينة بوجدور
63. بناء دار الإعلام بالحسيمة ودار الإعلام بجهة فاس – مكناس
64. تنوع العرض التكويني في مجال الإعلام والاتصال
65. تقوية العرض التكويني بالمعهد العالي للإعلام والاتصال
66. الارتقاء بالمستوى الإداري والبيداغوجي للمعهد العالي لمهن السمع والبصر والسينما
67. تعزيز التكوين المستمر لفائدة الصحافيين
68. تنظيم دورات تكوينية لفائدة العاملين بالصحف الرقمية في عدد من الجهات
69. الولوج للتكوين إلى مهنة الصحافة
70. اشتراط ولوج مهنة الصحافة باستكمال برنامج تكوين مستمر أو التوفر على شهادة جامعية أو ما يعادلها
71. تنظيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة
72. تعزيز قدرات الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام وتمكين الشراكة معها

مؤشر الحماية

73. حالات الاعتداء أو التضييق على الصحفيين أثناء مزاوله عملهم في منحنى تراجعى
74. إقرار وتفعيل آلية الشكاية والطعن فى حالات الاعتداء المشتكى بها
75. تفعيل مقتضيات تشريعية متقدمة لحماية الصحفيين من الاعتداء أثناء مزاوله المهنة
76. الغياب الكلى لحالات العنف الخطير أو الانتهاك الجسيم فى حق الصحفيين
77. غياب لجوء أى صحافى حامل لبطاقة الصحافة المهنية إلى المنفى
78. عدم تسجيل أية حالة منع أو مصادرة لصحيفة وطنية
79. عدم تسجيل أية حالة إغلاق موقع إخبارى رقمى أو منع الولوج إليه
80. غياب أى حالة لسحب الاعتماد للصحافة الأجنبية المعتمدة

مؤشر المرأة فى الإعلام

81. ارتفاع عدد المسؤولات بالقناة الثانية
82. تفعيل لجنة المناصفة واليقظة بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
83. إطلاق برنامج "ماب-مناصفة"
84. تتبع واقع صورة المرأة فى الإعلام
85. إعداد دليل الصور النمطية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحفيين
86. تنظيم وكالة المغرب العربى للأنباء لقاء تكوينيا حول "الريادة النسائية"
87. إطلاق القناة الثانية للجائزة السنوية التى ستكافئ الوصلة الإخبارية التلفزيونية الأكثر إسهاما فى تعزيز صورة المرأة
88. تنظيم ندوة حول تنزيل المقتضيات القانونية الخاصة بصورة المرأة فى الإعلام